







كتاب المنار
في علم الأصول

يا كنيك



٧٤

الكتاب
في علم
الأصول
الكتاب
في علم
الأصول

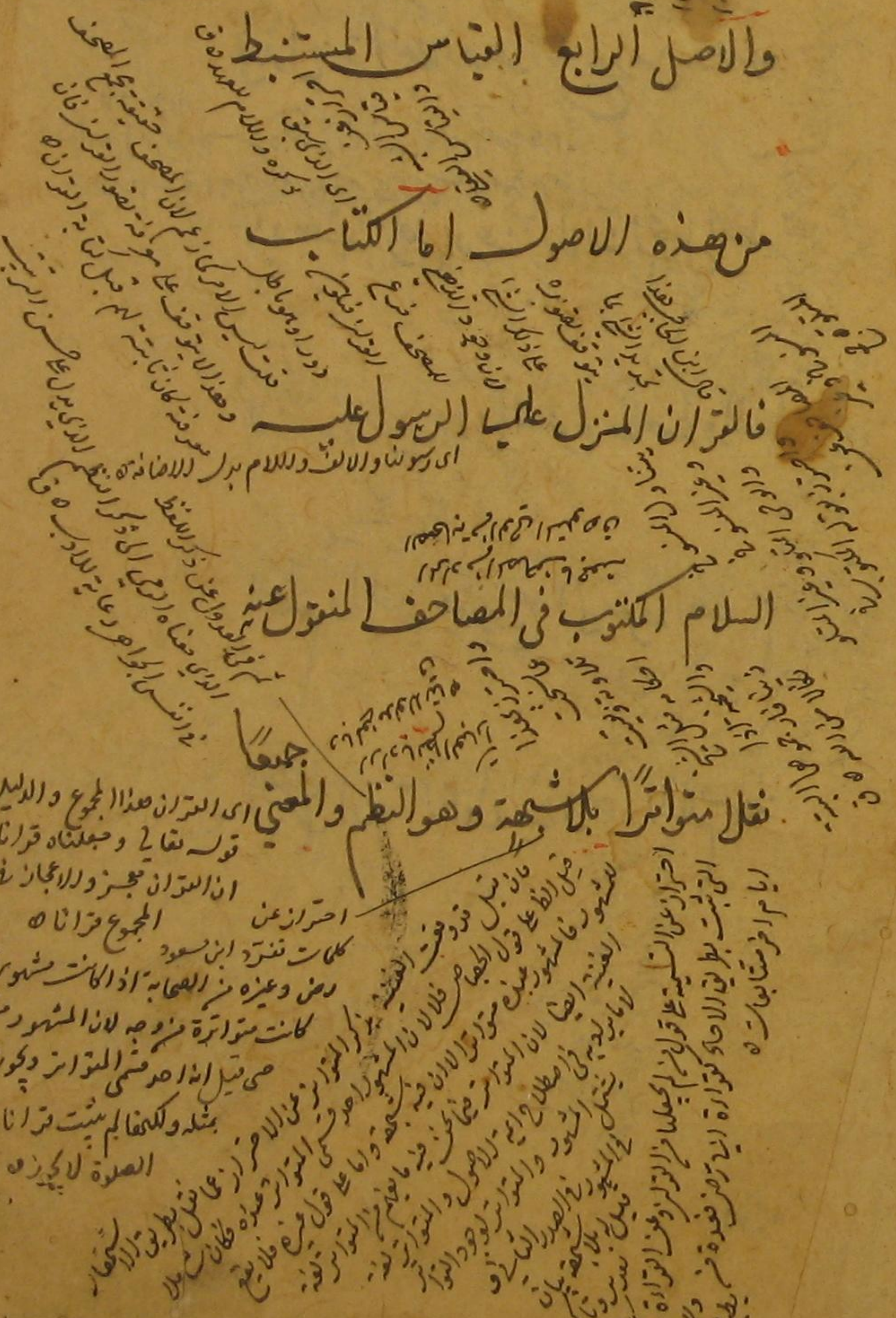
الكتاب
في علم
الأصول

الكتاب والسنة والا جماع

والله

هذا الكتاب من كتب جماعة من علماء الإسلام الذين هموا بالجمع بين الكتاب والسنة والا جماع

لشيخنا



قوله لفظ ولا يطر بان هذا احد منقسم لان
الاف م ومما عرف العام بقوله كل لفظ ينقسم
ثم فتر الانقسام ونسبة ومكة جايروا فبقية ان التماس
لكليات بواسطة الجزئيات والحد يدلعونه الجزئيات
لكليات والتوفيق المذكور في كونها جزئيات العام فلهذا
سما فان قيل الفاظ الاعداد مثل الحسة والعشرة ينقسم
انها ليست بعام وقيل لا لانها لا يعمون ينقسم بالصفة والعدد
ليس بعام وقيل لا الفاظ الاعداد والعيون وانما
الانقسام لا يقع لان المعنى من الانقسام لفظي وان
الانقسام يقع ان ينقسم المسميات بغير واحد انقسام
المسميات بغير واحد انقسام بغير واحد انقسام

وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنص وهو ما
الظاهر والمعنى وهو الموضح والآنك قد

ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في الكلام نحو قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء من قبل

وبما فانه ظاهر في الاطلاق نص في بيان العدد
لا يبين الكلام لاجله والمفسر وسو ما زاد وضوحا

لان الالاء يبين بيان العدد لان الاء تعالى ذكره العدد وثنى في قوله
فانكحوا ما طاب لكم من النساء من قبل

احتمال التناول الخفيص
ان كان عاماه

نحو قوله تعالى من قبل

وحكمه لا يجب قطعا بل احتمال تخفيص ولان اول

الالاء يحتمل النسخ فاذا ازداد قوة واحكم المراد

من التبدل سمي حكما وانما يظهر التفاضل في

من التبدل سمي حكما وانما يظهر التفاضل في

موجب هذه لكلامي عند التعارض واما الكل

فيجب ثبوت ما انتظمه بعيننا ولهذا لكلامي اضدا

تقابلها ففقد الظاهر الحثي وهو ما خفي المراد

منه بعارض غير الصيغة لا ينال الا بطلب كاية السرفة

فانها خفية في حق للطار والبناش لاخصاصها

هذا الكلام في قوله لا ينال الا بطلب كاية السرفة
المراد من كاية السرفة هو ما خفي المراد
منه بعارض غير الصيغة لا ينال الا بطلب كاية السرفة
فانها خفية في حق للطار والبناش لاخصاصها

باسم احد يعرفان به وحكمه النظرية ليعلم ان اختفاؤه

لمزية او نقصان فيظهر المراد به وهذا نظر الشكل

وهو لا ينال الا بالتامل بعد الطلب لدخوله في

اشكاله وحكمه التامل فيه بعد الطلب وهذا نظر

المجمل وهو ما اردت تحت فيه المعاني فاشبه المراد به

هذا الكلام في قوله لا ينال الا بالتامل بعد الطلب لدخوله في
اشكاله وحكمه التامل فيه بعد الطلب وهذا نظر
المجمل وهو ما اردت تحت فيه المعاني فاشبه المراد به

باسم

الربيع في الدنيا فاندثرت على المدهسة
في الارض على ما قيل لان الزمان المتناهي
لا يبتدئ ولا ينتهي في الحق

له لاقال بينهما معنى كما في نسمة الشجاع امدا واليد

اراد بالعلم المعنى الخاص المسود اذ لو لم يكن خاصا او لم يكن مشهورا كما صح
 صحت الجزئية كحقن اسد بالاعتباري الحيواني
 لعدم احصا صهايه ولاستية الانحر والحيوان
 اسد العود مشهور الكسر بندين الوصف
 وان كانا من لوازمه الوصف الخاص الذي
 استقوى الكسر هو الفاعل فيتمتع استقار الدقة
 بنظر الخلق الشجاع على ان راسه لا يشبه بقوله كما في
 سمية البني و كسر او هذا ان الكسرة لو
 ولم يبق للصفح اما فهو يفتقر الكلام ولاق
 النفاة المستخرجة لا كسرة البديعة
 والتشبهات العوسه فطر عما غيره

هذا هو النصف الذي يملكه المالك
في البيع والشراء والوصية
والهبة والقرض والطلاق
والإعارة والوديعة والجرم
والنكاح والطلاق والنفقة
والإعارة والوديعة والجرم
والنكاح والطلاق والنفقة

حالة او ذاتا كما في نسبة المطر سماء ولا انقار

سواء في البديل وهو نوعان احدهما انقار
والمراد منه السبب فيما نحن فيه ما هو المشترك بين العدة والسبب
وهو ما تعلق به الحكم تعلق للايجاب او تعلق للافضاء

الحكم بالعدة كما انقار الملك بالشراء وانما يوجب
في البيع والشراء والوصية والجرم والنكاح والطلاق والنفقة

الاستعارة من الطرفين لان العدة لم تشرع للاكتمال

والحكم لا يثبت للابلية فاستوى للاقمار فعمت
من الطرفين

استقر كانه من هذا النوع
استقر كانه من هذا النوع

استقر

هذا هو النصف الذي يملكه المالك
في البيع والشراء والوصية
والهبة والقرض والطلاق
والإعارة والوديعة والجرم
والنكاح والطلاق والنفقة
والإعارة والوديعة والجرم
والنكاح والطلاق والنفقة

الاستعارة ولهذا قلنا مبنين قال ان اشترى

عبد فهو من فاشترى نصف عبد وباعه لم اشترى
نصف

الاشترى يعنى هذا النصف ويقال ان ملك لا يعنى

ماله مجتمع الكل في ملكه فان عني باحد ما كان له

نصف في الموضعين لكن فيما فيه تخفيف عليه لا يصدق
العادة اليه وكان ابو بكر

في موضع آخر في العدة الحكم
في موضع آخر في العدة الحكم

في موضع آخر في العدة الحكم
في موضع آخر في العدة الحكم

هذا هو النصف الذي يملكه المالك
في البيع والشراء والوصية
والهبة والقرض والطلاق
والإعارة والوديعة والجرم
والنكاح والطلاق والنفقة
والإعارة والوديعة والجرم
والنكاح والطلاق والنفقة

في القضاء والثاني اقبال الفرع بما هو صيب محض

ليس بعد وصفه كإصقال زوار ملك المتعب بالفاظ

الفن تبعاً لزوار ملك الرقبة وانه يوجب شفاء

الأصل للفرع والسبب للحكم دون عكسه لأن الأصل

الفرع بالصل في حكم لعدم الاستغناء عن الفرع وهو نظير

الجملة الناقصة اذا عطف على الكاملة توقف اول
اي لا لا توقف

السلام على اخره لصحة وانقاره فاما الاول فنام

فی نفسه وحکم المجاز وجود ما ارید به خاصا کان او

كما صرحكم الحقيقة. ولهذا جعلنا لفظة الصاع في حد
الصاع في اللغة

ابن عمر رضي الله عنهما لا تتبعوا الدوام بالدينين

[illegible]

این کتاب در سال ۱۲۸۵ هجری قمری در شهر کابل
تألیف شده و به خط نستعلیق نوشته شده است.

[illegible]

الواحد في استحقاق واحد احتمالاً من مجموع
 في الخط الواحد كونه حقيقة ومجازاً في استحقاق
 واحد فان قيل ان اردت ان ياحتمال اجتماع الملك
 والعارية احتمالاً بنسبة تخففت فذلكم لان الشوب
 في حالة استحقاق المستفيدة ملوك وتساير بنسبة الملك والمستفيدة
 وان اردت ان ياحتمال بنسبة تخففت فذلكم لان الشوب
 يطابق لان المذكور فيه اجتماع الحقيقة والمجاز في الخط الواحد
 مع اعتبار معينين مختلفين لا باعتبار

المجلد - طراز صافحه له

[illegible]

عنا في الزيادة في التسمية
لهم باعتبار زيادة الاسم في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية

العمل في التسمية الحقيقية في التسمية في التسمية
حقن الدم مضار كما لا شارة اذا ادعى بها
الكافر الى نفسه يثبت للامان بصورة التسمية

وان لم يكن ذلك حقيقة وانما ترك في الاستيمان
على الالباء والامهات اعتبار الصورة في الاجداد

والاجداد لان اعتبار الصورة لم يثبت احكام
في كل من يكون بطريق التسمية وذلك انما يثبت

في كل من يكون بطريق التسمية وذلك انما يثبت
في كل من يكون بطريق التسمية وذلك انما يثبت

والاجداد لان اعتبار الصورة لم يثبت احكام
في كل من يكون بطريق التسمية وذلك انما يثبت
في كل من يكون بطريق التسمية وذلك انما يثبت

في التسمية في التسمية في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية

بالفروع دون الاصول فان قيل قد قالوا في
حلف لا يضع قدمه في دار فلان انه يقع على الملك

ولا اجارة والعارية جميعا وكذا اذا دخل دارا
او ماشيا وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما

فمن قال لله علي ان اصوم حيا وتوفي به اليقين
كان ذرا وبينا وفيه جمع بين الحية والمجاز فلان

وضع القدم صار مجازا عن الدخول واصافه الدار
كان ذرا وبينا وفيه جمع بين الحية والمجاز فلان

في التسمية في التسمية في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية

في التسمية في التسمية في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية
في التسمية في التسمية في التسمية

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

المباح وهذا كذا العتق فانه تملك بصيغة

تحرير موصية ومن حكم هذا الباب ان العمل

لا يترجم كمال فان كانت الحصة متقدمة كما اذا

حلف لا ياكل من هذه النخلة او من جوفها كما اذا حلف

لا يضع قدمه في ارض فلان صير الى الجواز وعلى هذا

فلان ان التوكيل بالحفوة يفرق الى مطلق او

والجواب كلام استدعه كلام الغير وبطابقه ما خود من جاب

والجواب كلام استدعه كلام الغير وبطابقه ما خود من جاب

والجواب كلام استدعه كلام الغير وبطابقه ما خود من جاب

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل
بما جاز في الحسد والحداد لا يخل

من غير الاقرار فاذا انوي للاقرار ونزل اليه باسمه وجب

بأنه الطلاق بعد الدخول انقضاء، وقبل الدخول

جعل مستقراً محضاً عن الطلاق لا سيما فاستغفر

الحكمة بسببه وكذلك قوله استبرئ مني رحمتي وقديرات

السنة ثمان المئتين عليه السلام قال السودة -

و راجعها و كذلك انست و احسن حجة بعنا للطلقة

وحيث صفة للمرأة فاذا رزأ الا انها م بالسية كان ذلك

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المخلوق و
بفهمه معناه
فيكون له الملك
منه المملوك
الملك

٢٠

محاذ الاحصاف لاها معلومة المذاني كذا . الا انهم
 اعلموا انهم قد علموا انهم قد علموا انهم قد علموا
 انهم قد علموا انهم قد علموا انهم قد علموا

فما يصل به ويعمل فيه فلذلك شابهت الكنايا
اي لهذا الابهام الذي بيناه في
فما يصل به ويعمل فيه فلذلك شابهت الكنايا
اي لهذا الابهام الذي بيناه في
فما يصل به ويعمل فيه فلذلك شابهت الكنايا
اي لهذا الابهام الذي بيناه في

من عز ان يجعل عبارة عن الصريح ولذلك جعلها
بواين لا في قول الرجل اعدي لان حقيقته للخصا
ولا اثر لذلك في السماع ولذلك جعل ان يراد به ما بعد

[illegible]

منه وجوبه في الاستدلال فاصح ذلك لا بد من انقطاع الكلام
 في الاستدلال لان الاستدلال يتوقف على انقطاع الكلام
 في الاستدلال لان الاستدلال يتوقف على انقطاع الكلام

على القبح لا عاملا بموجبه ثم للاصل في الكلام من القبح
 فاما الكناية فليها ضرب مقصور من حيث انه

نقصر عن البيان بدون السنية وظهر التفاوت

فيما يدرك بالثبوت حتى ان المتروك على ثبوت بعض

الاستنباط الموجبة للعبارة ما لم يدرك اللفظ الطرح

لا يستوجب العبارة والقسم الرابع في معرفة وجوه

الوقوف على احكام النظم وهي اربعة الاستدلال

بمعاني
 هي الاستدلال بالنظم اذا لم يسبق الكلام لاجل منه وادراكه
 اما الاستدلال بالنظم فيكون من اربعة اقسام
 تقديره يدرك مع ذلك غير متبادر في خطابه اوله فيجوز
 الى الطرب تامل في شكله فاما ما ذكره من الشهور وهو
 جميع العمل في انصاف الفصل في الاستدلال في النظم
 والاولى انما يتبين من ذلك غير متبادر في خطابه
 جميعه يلفظ فذلك بالكلية فافهم من ذلك الخلق اياه
 ثم

منه وجوبه في الاستدلال فاصح ذلك لا بد من انقطاع الكلام
 في الاستدلال لان الاستدلال يتوقف على انقطاع الكلام
 في الاستدلال لان الاستدلال يتوقف على انقطاع الكلام

بجاء النض وبأسارة وبدلالة وما يقتضيه

اما الاول فما سبق الكلام له واريد به قصد

والاستدلال ما ثبت بالنظم مثل الاول الا انه

ما سبق الكلام له كما في قوله تعالى لتفردا الهما

حينئذ لا اله الا الله ما سبق الكلام لبيان ايجاب

من الغيبة لهم وفيه استراحة الى ادوال افلاكم

الى الكفار وكما هو في ايجاب احكام الا ان الاول

من الغيبة لهم وفيه استراحة الى ادوال افلاكم
 الى الكفار وكما هو في ايجاب احكام الا ان الاول
 من الغيبة لهم وفيه استراحة الى ادوال افلاكم
 الى الكفار وكما هو في ايجاب احكام الا ان الاول

اولا سابعة - في الاستدلال
 فكيف يصح قوله بذكر
 انه ثابت مقتضى الاستدلال
 والمقتضى مقتضى الاستدلال
 مقتضى بالاستدلال
 مقتضى بالاستدلال

لان الله تعالى سمع قراءه والغيبة لا يمكن
 الغيبة هذا الغيبة والغيبة من بذكر الامور
 فان الامور والامور لا يكونان
 من الامور والامور لا يكونان
 واما جوارز القدر والذات فليحجب

بشيء من المعانيه التي لا بد
ولا بد من ان يكون له معنى
فان في اللغة التي لا بد من ان يكون له معنى
والله اعلم بالصواب

احتمال التقاض واماد لاله النص

فانبت معنى النص لغة الاستسقاط
بالرأي كالتفيع عن التافيف بوقف به على

حرمة الضرب من غير واسطة التامل ولا

جتهاد والثابت بدلالة النص مثل الثابت

بالشارة حتى مع اثبات الحدود والكفارة

بدلالات المفوض الا انفا عند التقاض

بشيء من المعانيه التي لا بد
ولا بد من ان يكون له معنى
فان في اللغة التي لا بد من ان يكون له معنى
والله اعلم بالصواب

بشيء من المعانيه التي لا بد
ولا بد من ان يكون له معنى
فان في اللغة التي لا بد من ان يكون له معنى
والله اعلم بالصواب

دون الاشارة واما المقضي فزيادة على النص

ثبت شرط صحة المفوض عليه لا لم يفتن عنه
فوجب تقديم النص على المفوض من انقضاه

النص مضار المقضي بحكمه حكما للنص والثابت

بأنه يعقل الثابت بدلالة النص الا عند

المعارضه به وقد يشكل على السمع العقل

من المسقى والمحدوف وهو ثابت لغة

بشيء من المعانيه التي لا بد
ولا بد من ان يكون له معنى
فان في اللغة التي لا بد من ان يكون له معنى
والله اعلم بالصواب

وآية ذلك ان ما اقضي غير ثبت عند صحة
 اي قد مر عند مخرج المقضي

لا نقضاء واذا كان محذوفاً فقد ذكرنا انقطع

عن المذكور كافي قوله تعالى واسأل القرية فان

السؤال يتحول عن القرية الى المحذوف وهو

الاهل عند التفتح ثم الثابت بمعنى النض لا

يحمل التخصيص حتى لو حلف لا يشرب ولو يشراباً

ون شراب لا تفعل ثبت لان المقضي لا عموم له



هذا هو الصحيح على القول بوجوب الشراب
 لان الشراب هو المشروب لا المصروف
 والشراب هو المشروب لا المصروف
 والشراب هو المشروب لا المصروف

عندنا

عندنا خلافاً للساني في وج التخصيص بما يجمل العموم

وكذلك الثابت بدلالة النض لا يحمل التخصيص لان

معنى النض اذا ثبت كونه علم لا يحمل ان يكون

معيلاً واما الثابت باستارة النض فيحمل

ان يكون عاماً يحض لانه ثابت بصيغة الكلام

والعموم باعتبار الصيغة **فصل** في

الناس من عمل في المنصوص لوجوه اخرى فاسد

في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة

الذي في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة

في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة

في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة

في النقص عما صدر من القاعة
 في النقص عما صدر من القاعة

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

عند عدم الشرط او الوصف ولهذا لم يجوز

نكاح اللاه عند فوات الشرط او الوصف المذكورين

في قوله تع ومن لم يقطع منكم طولا ان يبيع

المحصنات المومنات فما ملكت ايمانكم

فمن يبتاعكم المومنات وحاصله انه الحق الوصف

بالشرط واعتبر العقيق بالشرط عاملا في منع الحكم

دون السبب ولذلك اقبل لعقيق الطلاق والعقيق

اي ولا يشترط ان يكون الشرط
لا يشترط ان يكون الشرط

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

عندنا ما قال بعضهم ان التخصيص

على اشي باسمه العلم موجب للتخصيص

ونفي الحكم عما عداه وهذا فاسد لان النقص

لم يتناول تكلف يوجب الحكم فيه نفي او

اثباتا ومنها ما قال السافعي رحمه الله

ان الحكم من غير شرط او اوصاف الى مسمى

بوصف خاص او جب ذلك في الحكم

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

الحكم من غير ان يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون
الوصف في ذاته كافيا للحكم
بل يشترط ان يكون

بملك وجوز الكثير بالمال قبل الحب ان

الوجوب حاصل بالسبب على صلب وجوب الاداء

مراخ على بشرط والى تحيل الفضل من وجوب

وجوب ادائه اما البدني فلا تحيل الفضل

فلما تخر الاداء لم يبق الوجوب وانا نقول

بان اقص درجات الوصف اذا كان مؤثرا

ان يكون علة للحكم كما في قوله تعالى الزاني والسارق

وهذا الزاني مؤثر للحد والسارق مؤثر للحد
فان الزاني مؤثر للحد والسارق مؤثر للحد
فان الزاني مؤثر للحد والسارق مؤثر للحد

ولا اثر للعلة في التعليل بخلاف ولو كان شرطا

فان شرط داخل على السبب دون الحكم فنتج من

انقائه محله وبدون الاتصال بالحل لا ينفرد

سببا وهذا الوصف لا يطلق فتنق اطلاق

بالشرط لا يثبت ما لم يوجد الشرط وهذا بخلاف

الشرط الجاني في البيع لان الجاني داخل على الحكم دون

السبب لهذا الوصف لا يبيع ببيع بشرط الجاني

والشرط الزاني مؤثر للحد والسارق مؤثر للحد
فان الزاني مؤثر للحد والسارق مؤثر للحد

انما في الصور المستوردة فالله عز وجل لا يملك
الملك مستور في ظاهره فلا يملك من الصور المستوردة
انما في الصور المستوردة فالله عز وجل لا يملك
الملك مستور في ظاهره فلا يملك من الصور المستوردة
انما في الصور المستوردة فالله عز وجل لا يملك
الملك مستور في ظاهره فلا يملك من الصور المستوردة

انما في الصور المستوردة فالله عز وجل لا يملك
الملك مستور في ظاهره فلا يملك من الصور المستوردة
انما في الصور المستوردة فالله عز وجل لا يملك
الملك مستور في ظاهره فلا يملك من الصور المستوردة

ولا يلزم ان المالك يفرق بين
الملك والملك المقتدر

واذا ثبت ان التعليق يقدر في السب

بعدمه الى زمان وجود الشرط لا في احكامه

صح تعليق الطلاق والعاق بالملك وبطل

التغير بالمال قبل الحث وفرقة بين المايا

والبدن ساقط لان حق الله في المال

فعل الاداء والمال الله وانما يقدر عين

المال في حقوق العبد وفيه اجمعه ما قال

ان المالك له الملك في
الملك المقتدر والمقتدر
ان المالك له الملك في
الملك المقتدر والمقتدر
ان المالك له الملك في
الملك المقتدر والمقتدر

ولا يلزم ان المالك يفرق بين
الملك والملك المقتدر

ولا يلزم ان المالك يفرق بين
الملك والملك المقتدر

الساقط ان المطلق محمول على المعبد وان

كان في حادثين مثل كفا في القتل وسائر

الكفارات لان قيد الايمان زيادة وصف
فقد الرتبة في سائر الكفارات

بحري مجرى الشرط فيجب في الحكم عند عدمه

في المخصص عليه وفي نظيره في الكفارات لا الكفا

جنس واحد وعندنا لا يحمل المطلق على المعبد

وان كانا في حادثة واحدة بعد ان يكونا حكمين

ان المالك له الملك في
الملك المقتدر والمقتدر
ان المالك له الملك في
الملك المقتدر والمقتدر
ان المالك له الملك في
الملك المقتدر والمقتدر

ولا يلزم ان المالك يفرق بين
الملك والملك المقتدر

ولا يلزم ان المالك يفرق بين
الملك والملك المقتدر

لا مكان العمل بها قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله

يمنع قرب التي ظاهرها في خلال الصوم سبلا
عامدا او هارا اناسيا انه يستأنف ولو قربها

في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرطه خلاف
عن المسيس صروق شرط التقديم على المسيس

وذكر مضمون عليه في الاعاق والصيام

دون الاطعام وكذلك اذا دخل الاطلاق

فان قيل قد ذكر في طهار السوط وغيره الكثرة الطاهرة فكانت الاطعام

سواء اكلها جميعا قبل التذوق او لم يذوقها الا ان التذوق فيه والوجه
سواء اكلها قبل او بعد الاطعام بل اكلها في الاطعام هو اكلها في الاطعام
يعتبر على الاعاق او الصيام قبل الاطعام فيستأنف كقوله لا يبرئ ولو طهرا

والنذر

والعتيد في السبب يجري كل واحد منهما على سنة

كما قلنا في صدقة العطر انه يجب ادائها عن العبد

الكافر بالنفس المطلق باسم العبد وعن العبد المسلم

بالنفس المعتد بكلام السلام لانه لا فراهمة في الانساب

فوجب الجمع وتكون شرطه سبق ان التعيين بالشرط

لا يجب التبع عند عدم مضار الحكم الواحد معلقا

ومرسل لان الاسال والتعيين متايفان وجودا

الذي هو وجود الاسال والتعيين متايفان وجودا

الذي هو وجود الاسال والتعيين متايفان وجودا

الذي هو وجود الاسال والتعيين متايفان وجودا

في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط

في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط

في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط

في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط

في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط

في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط
في ان يصدق العبد بالشرط اي صدق ما يتحقق وجوده بالشرط

فاما قبل وجوده فهو معلق بالشرط اي معدوم

يعتق وجوده بالشرط ومسل عن الشرط اي محتمل

الوجود قبل والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود

ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود بغيره

ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا

انما يحسن بالسبب الوالم بغيره مستقلا بنفسه كقوله

نعم وبلي او خرج خرج الجزاء كقول الراوي سي

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن وهو ان الشرط هو الذي يعلق به الوجود فيكون الوجود معدوما قبل الشرط ويصير موجودا بعد الشرط...
والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود لان محتملا للوجود هو الذي قد يكون موجودا او معدوما...
ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود بغيره لان العدم هو الذي لا يكون له وجود...
ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا...
انما يحسن بالسبب الوالم بغيره مستقلا بنفسه كقوله...
نعم وبلي او خرج خرج الجزاء كقول الراوي سي

رسول الله صلى الله عليه وسلم منجد او خرج مخرج

الجواب كالمذموم الى العذر انقول والله لا نقدر

فاما اذا اراد على قدر الجواب فقال والله لا نقدر

اليوم فهو موضع الخلاف فعندنا يصح مبتدأ

احترار عن الغار الزيادة ومهما ما قال بعضهم

ان اليونان في النظم يوجب القول في الحكم مثل قول

بعضهم في قوله تعالى وايتموا الصلوة واتوا الزكوة

المعطوف عليه في خبره ويترك في حله...
المعطوف عليه في خبره ويترك في حله...
المعطوف عليه في خبره ويترك في حله...

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن وهو ان الشرط هو الذي يعلق به الوجود فيكون الوجود معدوما قبل الشرط ويصير موجودا بعد الشرط...
والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود لان محتملا للوجود هو الذي قد يكون موجودا او معدوما...
ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود بغيره لان العدم هو الذي لا يكون له وجود...
ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا...
انما يحسن بالسبب الوالم بغيره مستقلا بنفسه كقوله...
نعم وبلي او خرج خرج الجزاء كقول الراوي سي

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن وهو ان الشرط هو الذي يعلق به الوجود فيكون الوجود معدوما قبل الشرط ويصير موجودا بعد الشرط...
والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود لان محتملا للوجود هو الذي قد يكون موجودا او معدوما...
ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود بغيره لان العدم هو الذي لا يكون له وجود...
ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا...
انما يحسن بالسبب الوالم بغيره مستقلا بنفسه كقوله...
نعم وبلي او خرج خرج الجزاء كقول الراوي سي

ان القرآن يوجب ان لا تجب الزكوة على الصبي

قالوا لان العطف يقتضي المشاركة واعتبروا بالحلقة

النافقة اذا عطف على الكاملة وهذا فاسد

لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة لا فتاها

الى ما يتم به فاذا تم بغيره لم يجب الشركة الا

بما يقتضيه ولها قلنا في قول الرجل لامرأته

ان دخلت الدار فانت طالق وعبدي حر ان العتق

ينقل

والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز
والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز
والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز

انما وجدت في الحلقة النافقة لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة
لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة
لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة
لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة
لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة لان الشركة انما وجدت في الحلقة النافقة

في حق العتق قاصر

في الامر وهو في الوجه الاول في القسم الاول

ما ذكرنا من الاقسام فان صفة الامر لفظ خاص

من تعارف الفعل وضع لفظي خاص وهو طلب

الفعل وموجب هذا الجمهور الالزام لا يدل

ولا امر بعد الخطر وقبله سواء ولا وجه في التكرار

ولا احتمال لان لفظ الامر صيغة اخفقت لمصاحبا من

الانفكاك لان لفظ الامر صيغة اخفقت لمصاحبا من

الانفكاك لان لفظ الامر صيغة اخفقت لمصاحبا من

الانفكاك لان لفظ الامر صيغة اخفقت لمصاحبا من

الانفكاك لان لفظ الامر صيغة اخفقت لمصاحبا من

والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز
والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز
والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز

والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز
والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز
والصبي لا يجزى له الزكوة لان الزكوة تجزى للمالك المميز
والصبي لا يملك ولا يميز

في حق العتق قاصر

في الامر وهو في الوجه الاول في القسم الاول

ما ذكرنا من الاقسام فان صفة الامر لفظ خاص

من تعارف الفعل وضع لفظي خاص وهو طلب

الفعل وموجب هذا الجمهور الالزام لا يدل

2

اوله كماله معلوما ولا محصورا لا يدور على التكرار
 بل هو على التكرار اذ التكرار
 بل الامر ولا من محتملة عندنا
 وقواشيت فرق فقال بعضهم الامر
 بل محتمل وقال بعضهم لا وجب
 ان يكون معلوما بطل او خصوصاً
 التكرار وجه

الا ان تكون المرأة امه لان ذلك حبس طلاقها

بصاره فطريق الحب واحد اتم الامر المطلق

عن الوقت كالأمر بالزكاة وصدقة الفطر والعشر

والكفارة وقضائهم من ان والنفذ المطلق الى ان

والموتى

بسم الله الرحمن الرحيم

الاداء على الفور في الصحيح من مذموم اصحابنا

والمعتمد بالوقت ^{بوقت} أنواع نوع حصل

ط فالله د شطال دادا و سبالو

حب و مهر و توفیق الصدوق الاثری انه بفضل

ت

...اختلاف ...

[Faint handwritten notes or bleed-through from another page]

لا يقدر كونه ان يكون اختلافاً صفته الاولاد باجتهاد صفته الاولاد

و من بعد از این که در این کتاب

[illegible]

والاصل في هذا النوع انه لما جعل الوقت ظاهرا

للمودى سبباً للوجوب لم يستقم ان يكون كل

الوقت سبباً لان ذلك موجب تاخير الاداء

عن وقت او تقدیم علی سببه موجب این بعمل

بعضه سببا وهو الجزء الذي يقبل به اللاداء

فان افضل الاداء باجر الاول كان هو السب

ولا تستقل السببية الى الجزء الذي يابسه لانه لما

دفعه اوله
موجوده والى
السنه
الموجوده والى
السنه

٤٨٨ ولول

واجب نقل السببية عن الجملة وليس بعد الجملة جزاء
 أي كذا الوقت

مقدرو جيب الاقتصار على الادنى ولم يحز تقديره

على ما سبق قبيل الاداء لان ذلك يودي الى الخط

عن القليل ملائيل ثم يذكر السببية منتقل الى

ان يتصيق الوقت عند فرجه الله والى

جزء من اجزاء الوقت عندنا في سبعين السببية

فيه كما ينبغي الشروع في الاداء اذ لم يبق بعده ما

فعل عنه الى اللطاف

[illegible]

وإذا كان في وقت الصلاة
أو في وقت الحج أو في وقت
أو في وقت الصوم أو في وقت
أو في وقت الزكاة أو في وقت
أو في وقت الصدقة أو في وقت
أو في وقت العتق أو في وقت
أو في وقت الحج أو في وقت
أو في وقت الصوم أو في وقت
أو في وقت الزكاة أو في وقت
أو في وقت الصدقة أو في وقت
أو في وقت العتق أو في وقت

انتقال السببية إليه فيعتبر حاله في الإسلام والبلوغ
والعتل والجنون والسفر واللاقاة والحيف

والظهور عند ذلك الجزء ويعتبر صفة ذلك الجزء
فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الجزء كاملا

فاذا اعترض الفاء بطول الشئ بطل الفرض
وان كان ذلك الجزء فاسدا كما في العفة

في وقت الاحرام لانه وجب ناقصا فيؤدي
في وقت الاحرام لانه وجب ناقصا فيؤدي

في وقت الاحرام لانه وجب ناقصا فيؤدي
في وقت الاحرام لانه وجب ناقصا فيؤدي

وإذا كان في وقت الصلاة
أو في وقت الحج أو في وقت
أو في وقت الصوم أو في وقت
أو في وقت الزكاة أو في وقت
أو في وقت الصدقة أو في وقت
أو في وقت العتق أو في وقت
أو في وقت الحج أو في وقت
أو في وقت الصوم أو في وقت
أو في وقت الزكاة أو في وقت
أو في وقت الصدقة أو في وقت
أو في وقت العتق أو في وقت

النقصان ولا يلزم على هذا ما اذا ابتداء العفة

في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس

لان الشئ جعله حق شغل كل وقت
بالاداء فجعل ما يمتثل به من الفاء بالبناء عفو

لان الاحتراز عنه مع اللاتقان على الصلوة مقدور
ام اذا خلا الوقت عن الاداء فالواجب

الكل الوقت لزوال الصلوة الداعية عن الكل

والا فبان على
عن هذا القول
عند ما وقت
وان قدره جمع

في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
لان الشئ جعله حق شغل كل وقت
بالاداء فجعل ما يمتثل به من الفاء بالبناء عفو

لان الاحتراز عنه مع اللاتقان على الصلوة مقدور
ام اذا خلا الوقت عن الاداء فالواجب
الكل الوقت لزوال الصلوة الداعية عن الكل

في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
لان الشئ جعله حق شغل كل وقت
بالاداء فجعل ما يمتثل به من الفاء بالبناء عفو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وسنوط فضل الوقت لا الى مثل وضمان للبحر امر

معتول في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة

فيؤدي الى المنذورات المتعينة من الصلوة

والصيام ولا اعتكاف ونيا اذا نذر ان يعتكف

شهر رمضان مضام ولم يعتكف انما وجب القضاء

بصوم مقصود لانه لا يقبل الاعتكاف عن الصوم

الوقت عاشره الى اكمل الاصل لان القضاء

وتنبيه ان الصوم شرط للاعتكاف وكان ليجب ايجابا بشرطه لان التزام الشرط التزام

اشترط كما التزام الصلوة التزام الوضوء والاعتكاف المنذور في رمضان لم يوجب الصوم

لان الوقت وقت الصوم فضاوانه وقت شريف فلهذا الوقت قلنا يجوز هذا الاعتكاف

بدون شرط وهو الصوم المقصود وليتم صوم رمضان مقام شرطه لان يتبادر شرطه بصوم

رمضان لان الوقت محل لا يسبح فيه صومان فاذا اصام ولم يعتكف في الاعتكاف واجبا

عليه نذر وان وجب الصوم فوجب عليه الصوم المقصود لان ما ثبت شرف الوقت

فان حيث لا يمكن ان يتم الا بالحياة الى الحول القابل وان دفع مديون يستوي فيه الحيوان

والموت فقلنا بان يجب عليه الصوم مطلقا بشرط الاعتكاف فاذا

وجب مطلقا لا يتبادر بصوم رمضان كما اذا نذر ان يعتكف شهرا

فاعتكف في رمضان فانه لا يجوز له وكذا اعتكافه بخلاف ما اذا نذر بالصلوة وهو متوفى لم يصح

حسب الحسب احترام الاداء المحض ما يوديه الانسان

بوصفه على ما شرع مثل اداء الصلوة بالجماعة فاما

فعل المنذور فاذا فيه قصور لا ترى ان الحسب

عن المنذور وفعل اللاحق بعد فراغ الامام اداء

يشبه القضاء باعتبار انه التزام الاداء مع الامام

محرم معه وقد فاته ذلك حقيقة ولهذا لا يغير فرضه

بعبية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صار قضا محض بالقبول

فرضه بعبية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صار قضا محض بالقبول

فرضه بعبية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صار قضا محض بالقبول

فرضه بعبية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صار قضا محض بالقبول

فرضه بعبية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صار قضا محض بالقبول

فرضه بعبية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صار قضا محض بالقبول

اذا كامل وردة مسؤل بالدين او بالجنابة بسبب

كان في يد الغاصب اداء قاصروا ذا امير عبد الغني
ثم استراه كان نسليه اداء حتى يحرك على القبول سبها

[illegible]

Handwritten Persian text, likely a continuation of a letter or document, written diagonally across the page.

على الفاصلة تيمية كان الرد لم يصب
الاداء والمقصود هنا اذا وقع لي وتالي الخلية
الديغ اليه الخلية وتقبل لياح بالذات سرى الفاصلة عن الخلية ان يوجد
لها الوصل الذي استحق عليه اطاره فكان قاصر ففتنا الى وصلك به الى ان لم تقبل

[illegible]

تزوج على عبد بن عمر عني كان يسم القبة قضاء وهو ي
 وقضاء الله على الله وقضاء الله على الله وقضاء الله على الله
 حكم اللدا حتى يحرق على البتول لالواتها بالمسي ثم الشرع فوق

بين وجوب الاداء وجوب القضاء فجعل القدح المحل شرطاً
ولذا يجب الاداء بحسب الواسع
وعوضاً عن حجب الواسع وليس
الصلوة المستثناة والاصابة
وإن جاز من التخلي ساعته
لا يمتد وجوبها فلا يشترط
واحد لا يكرر فلا يشترط
طالع البقاء لأن المشرط لا يكرر فلا يشترط

لا يجوز الاداء دون العلف
 الاداء دون العلف
 علف العلف
 ليس له العلف



عليه وقت الصلوة وهو في السفر ان خطاب
 الاصل يتوجه عليه ثم يحول الى الشراب للجزء الثاني في

للاداء ما لا يجب الا بقدره ميسرة للاداء ويجزأه
 على الاولى بدرجته وفتق ما بينهما ان
 بالتأني يتغير صفة الواجب فيصير

ولا يكرر الوجوب في واجب واحد والشرط كونه متوالجا
 لا كونه متحقق الوجود فان ذكر السبق للاداء وطعنا قلنا
 اذ بلغ الصبي او اسم الكافر في اخر الوقت يلزمه الصلوة

خلافا لفرق الشيخ رحمه الله لبيان ان يظهر امتداد

في الوقت بوقت الشمس كما كان لبيان صلوات الله
 وسلامه عليه مضار الال في شرعا وجوب النقل للعجز
 فيه ظاهر كما في كلف على مس السماء وهو نظير من هجم

والاصح ان يعطى العجز دون الوجوب لان العجز
 لا ينافي في وجوبه والوجوب لا ينافي في العجز
 والاصح ان يعطى العجز دون الوجوب لان العجز
 لا ينافي في وجوبه والوجوب لا ينافي في العجز

بالتقضاء من حيث انه محموله قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده

فيه دون اعتقادهما وضمان العقب قضاء بمثل معقول

الواجب لان الحق متى وجب بصحة

لا يثبت واجبا لا ابتكار الصفة ولذا قلنا بانه

الزكاة بمحلاك السقاب والعشر بمحلاك الخارج

والخراج اذا اضمطع الزرع آفة لان الشرع

الاداء بصحة السر لا تترى انه خسر الزكاة

ثم الشرع فرق بين وجوب الاداء ووجوب القضا

مجعل القدر في المحل شرط لوجوب الاداء دون القضا

بالتقضاء من حيث انه محموله قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده

فيه دون اعتقادهما وضمان العقب قضاء بمثل معقول

الواجب لان الحق متى وجب بصحة

لا يثبت واجبا لا ابتكار الصفة ولذا قلنا بانه

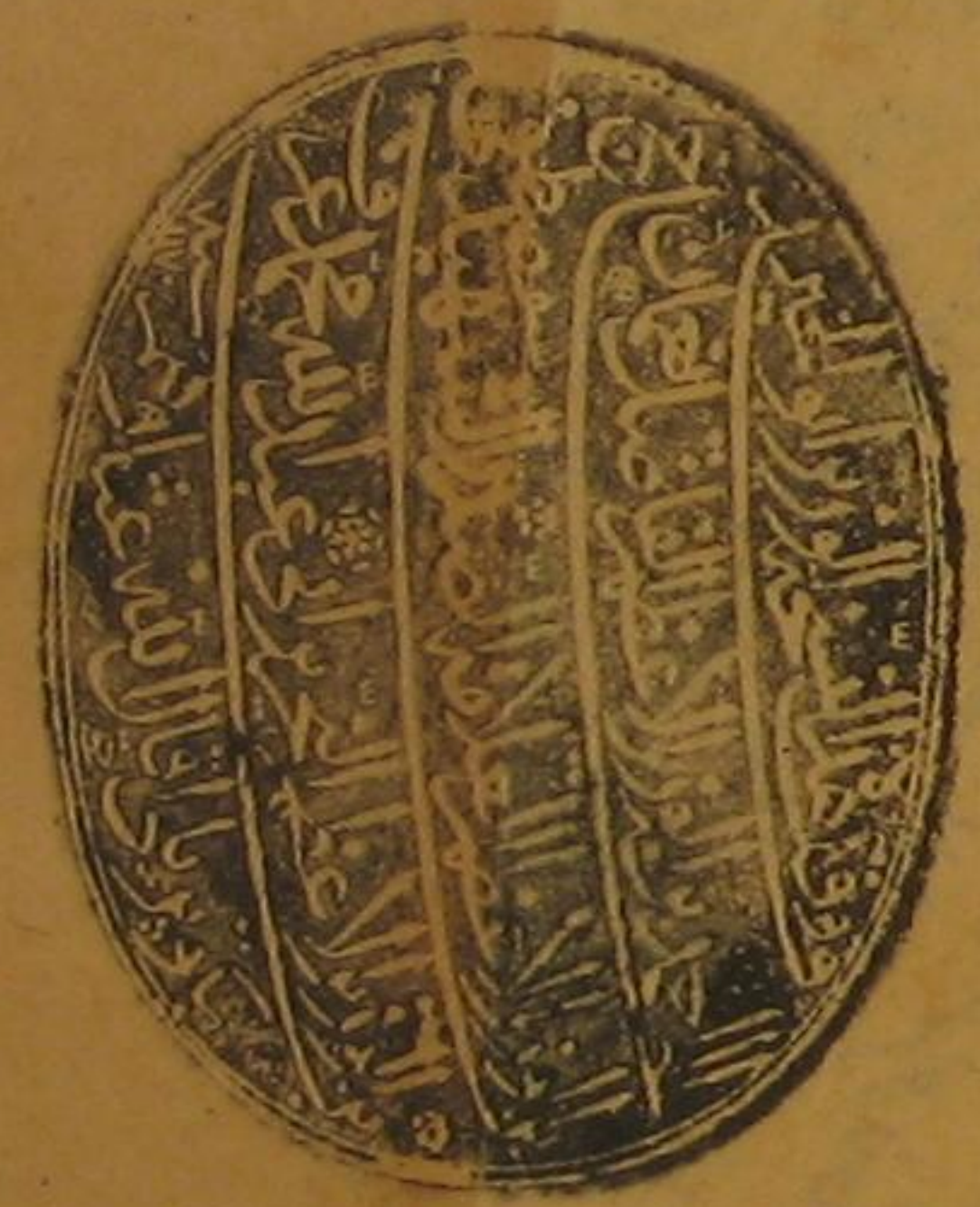
الزكاة بمحلاك السقاب والعشر بمحلاك الخارج

والخراج اذا اضمطع الزرع آفة لان الشرع

الاداء بصحة السر لا تترى انه خسر الزكاة

ثم الشرع فرق بين وجوب الاداء ووجوب القضا

مجعل القدر في المحل شرط لوجوب الاداء دون القضا



الوجود فان ذكر لا يسبق الوجود انما هو التام في الحولي
 حقيقه الزاوية

والعشر بالخارج والخراج بالتمكن من الزراعة وعلي
التمكين من
الدوا والناحية

هذا قلنا ان الحاشية في المصنف اذا ذهب مال

كفر بالصوم لان الجحيم في انواع الكفر بالمال والنقل

عنه الى الصوم للجزء الحالك من نوم القدرة فيما قبل

والمسألة ولين
فقال ان الدين
وجوب الزكوة

بر

[illegible][illegible]

فيه الملكة من السرا المعاد براحة وزاد واليسر لا
 يقع الا كخدم واعوان ومراكب ليس شرط بالاجماع
 ان هذه القديسة
 ملكة القديسة
 ملكة القديسة
 ملكة القديسة

فلذلك لم يات سطر طالده داء النوازل وكذا لك صدقة

[illegible]

انظر لم يجب مصنف اليسر لشرط القدر وسوال الغناء

ليظهر الموصوفات افعال الاعناء لا ليري ان يكون تشييب

البذل ولا يقع بها اليسر لا فها ليست سامية فلم

يكن البقاء مستقرا الى دوام شرط الوجوب

ف في صفة الحسن الحامو به نوعا

حسن المعنى في عينه حسن المعنى في غيره فالذي حسن

المعنى في عينه نوعا ما كان المعنى في صفة كالصلوة

فانها

فانها تنادي بامعال واقوال وصفة للتفظيم و

التفظيم حسن المعنى في نفسه لا لان يكون في غير عينه

او حاله وما التحق بالواسطة بما كان المعنى في صفة

كانزوة والصوم والحج فان هذه الاعمال بمواسطة

حاجة الفقير واشتقاء النفس وشرف في المكائ

نصف اعناء عبادة الله وقهر عدوه وتغظيم

سمايته ومضات حسنة والعبد لله عز وجل

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

الاعناء اعطاء الجاهل التفظيم لان لا يكون

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

بلا ثالث معني لكون هذه الوسائط ثابتة
 الله تومضاه اليه وحكم النوعين واحد وهو ان
 الوجوب متى ثبت لا يسقط الا بفعل الزم

باعتراض ما يسقط بعينه والذي حسن لمعني
 نوعان ما يحصل المعنى بغيره بفعل مقصود كالوضوء والنجس
 الى الجملة وما يحصل المعنى بفعل لما يوربه كالصلاة على

الميت والجمادى واقامة الحرم فان ما فيه حسن
 المصنوع والاصحاح حسن
 المصنوع والاصحاح حسن
 المصنوع والاصحاح حسن

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

من تضاعف عن السلم وكبت اعداء الله تعالى والزجر

عن المعاني يحصل بنفس الفعل وحكم هذين النوعين

واحد ايضا وهو بقاء الواجب بوجوب الغير وسقطه

بسقوط الغير **فصل** في اليج وهو وصفه

اليج ينقسم انقسام الامر في صفة الحسن باقية لعينه

وصفا كالغزو والعبد وما الحق به بولادة عدم

الاحلية والمحلية شرعا للصوة المحدث وسبع الحرم والمصنوع

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

والنهي عن الاعمال الشرعية يقع على القسم للاجتهاد والاحتياط
والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين
والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والكلام في حكم البيع فيما يبان انه غير مشروع اصلا وما يقع

المعنى في غيره وهو نوعان ما جاوره المعنى جمعا كالباع وقت

الذات والصلوة في الارض المقصودة والوطى في حالة الخيف

وحكمه انه يكون صحيحا شرعا بعد النهي ولهذا تكن

ان وطئها في حالة الخيف يحلها الزوج للاول وثبتت

احصاء الواطي وما اتصل به المعنى وصفا كالباع الفاعل ببيع جميع

وصوم يوم الحذر والنهي عن الاعمال الحسية يقع على القسمين

الاداء في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والنهي عن الاعمال الشرعية يقع على القسم للاجتهاد والاحتياط
والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين
والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والنهي عن الاعمال الشرعية يقع على القسم للاجتهاد والاحتياط

الاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

والاحتياط في القسمين لا يوجب الاحتياط في القسمين

البيع بالانفاق سمي بغيره
والشرعية جامع النكاح والبيع والجار ولا يباح
وعلاوة ضرورة انفسه منعدم المشروعية ونحن نقول ان اعدام الوصف مسدود
يتم ان لا يكون واجب للمعتمد بالانفاق ولا بد من اعدام الوصف بالانفاق لان الوصف لا يترتب ان
سببا لترك الاجابة لا لادراك العوم بل العوم من حيث هو مؤثر في الاجابة لا في سببها لان الوصف لا يترتب
لأنه لا يترتب في بين ان يكون الشرع عا با صلا غير مشروع بوصفه ان فترت المشروعية وعدمها بالانفاق
عندنا من عدم الشرع مسدود الوجود ليحصل الحكم المحقق او ما وصفه الشرع على ان انبات الحكم الشرعي
ولان كان الوصف هو الشرع على ما ذكرنا من التفسير يكون ما ذكرنا فاذن لا يطلق
في نفسية المشروعية لولا ان لا يصفها اذا مشروعه قد يمنع الشرع على
وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه
نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي
وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه
نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وكسهم يفقد المصور ليكون العبد مبتلي بين ان

يكف عنه باختياره فيجاب عليه وبين ان يفقد بانه
العبد الممنوع

فيما تعلق عليه هذا هو الحكم لا يصلح في النبي فاما البيع

فوصف قائم بالبيع يشترط به حقيقة حكمه فلا يجوز تحققة
ان بالبيع عند الله النبي لا الوصف بالبيع او يكون المراد منه ان البيع
على وجه يطل به ما اوجب واقتضاه بذلك العمل بالانفاق

في موضع والعمل بالمعقبة بقدر الامكان وهو ان يجعل

في موضع والعمل بالمعقبة بقدر الامكان وهو ان يجعل

في موضع والعمل بالمعقبة بقدر الامكان وهو ان يجعل

في موضع والعمل بالمعقبة بقدر الامكان وهو ان يجعل

في موضع والعمل بالمعقبة بقدر الامكان وهو ان يجعل

في موضع والعمل بالمعقبة بقدر الامكان وهو ان يجعل

وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه

نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه

نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه

نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه

نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه

نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وصف الشرع في نفسه مشروعا با صلا غير مشروع بوصفه

نظرا الى ان الوصف لا يترتب وجوده المشروعي

وسمى وجوده في حكمه غير مشروع بوصفه وهو التمسك

لأن الحر ما غير مقوم فصح بمناسه وجه دون وجه بفساد

لأن الحر ما غير مقوم فصح بمناسه وجه دون وجه بفساد

لأن الحر ما غير مقوم فصح بمناسه وجه دون وجه بفساد

لأن الحر ما غير مقوم فصح بمناسه وجه دون وجه بفساد

لأن الحر ما غير مقوم فصح بمناسه وجه دون وجه بفساد

لأن الحر ما غير مقوم فصح بمناسه وجه دون وجه بفساد

فاسد لا باطلا وكذا اربع الربو غير مشروع بوصفه وهو
 الفصل في العوض وكذا الشرط الفاسد في معنى الزوا
 وكذا الصوم يوم الحرف مشروع ماله موالا كالموت

وقت غير مشروع بوصفه وسوالا عرض عن الضيف الكو

في هذا الوقت بالصوم الا ترى ان الصوم يقوم بالكو

ولا خلاف فيه والشيء يتعلق بوصفه وهو انه يوم عيد

مضار فاسدا وكذا اربع النذر عند نال انه نذر بالطا

ولا يلزم المراجعة الى ان نذر الصوم يوم عيد فاسدا لا
 لا يفسد الصوم بالجماع فاما طاعة من نذر الصوم يوم عيد فاسدا
 اصلا لا يفسد الصوم بها بل يفسد الصوم بالجماع فاما طاعة من نذر الصوم يوم عيد فاسدا
 اصلا لا يفسد الصوم بها بل يفسد الصوم بالجماع فاما طاعة من نذر الصوم يوم عيد فاسدا

واضاف العصبية من قبله فاعلا لا باسمه ذكر الوقت
 واذا وصف العصبية من قبله فاعلا لا باسمه ذكر الوقت
 واذا وصف العصبية من قبله فاعلا لا باسمه ذكر الوقت

الصلوة لا توجد بالوقت لانه ظرنا لا معيارها
 وهو بقاء الصلوة ناقصة لانها فاسدة فليس لا

بها الكامل ونقص بالشروع والصوم يوم
 بالوقت ويعرف به فارداد الاثر مضار فاسدا ولم

الصوم
 نذر الصوم
 نذر الصوم

على السلام لا يكاح الا بشهود فكان نسخا ولان الكاح
 شرع ملك ضروري لا يقص من كل والتحريم ايضا
 البوع لانه شرع ملك اليمين والحلف فيه تابع للاتري انه
 شرع في موضع الحرمة وفيما لا يحد اطلاق اصله كالملة الجوزية
 والعبيد والبهائم ولا يقال في العصب بانه يثبت الملك
 مقصودا به بلم يثبت شرطا حكم شرعي وهو الضمان لانه
 والاعلام عليه فمضى المذكور في الوجوب المذكور في الفهرست
 والاعلام في الضمان لانه انما يثبت ملك المصطفى منه
 بعد تقرر صحة في القيمة كحقائق شرط الشرع
 وهو الضمان في
 والاعلام عليه فمضى المذكور في الوجوب المذكور في الفهرست
 والاعلام في الضمان لانه انما يثبت ملك المصطفى منه
 بعد تقرر صحة في القيمة كحقائق شرط الشرع
 وهو الضمان في

[illegible]

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والامر بالامر والامر بالامر
والامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

المصاهرة

في حكم الامر والنهي

في ضد ما سبب اليه اختلف العلماء في ذلك والخلاف في هذا
عندنا ان الامر بالامر لا ينفك كراهة ضده لان يكون
وجوبه ولا دليل عليه لا ينافي عن غير ذلك
لان الامر بالامر لا ينفك كراهة ضده لان يكون

ثبت حرمة الضد ضرورة حكم الامر والتاثير

لان الامر بالامر لا ينفك كراهة ضده لان يكون

لطلاق

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والامر بالامر والامر بالامر
والامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

الامر بالامر والامر بالامر

وكان من قبل ان المحرم ما في عن بس المحيط
ان ولان النبي يتقنه سنة الهة

كان من سنة بس للزار والرداء
في بيان اسباب الشرائع اعلم ان اصل الدين

اسبابها كالج بالبيت والصوم بالشهر
والصلاة باوقاتها والعقوبات باسبابها

والكفارة التي في دائرة بين العبادات والعقوبات بما سبب وجوبها

فقد

بما في عن بس للزار والرداء
في بيان اسباب الشرائع اعلم ان اصل الدين

اسبابها كالج بالبيت والصوم بالشهر
والصلاة باوقاتها والعقوبات باسبابها

والكفارة التي في دائرة بين العبادات والعقوبات بما سبب وجوبها

فقد

فقد

يعرف السب بنسبة الحكم اليه وتعلق به لان لكل

في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون مسبباً له وانما يصح

الى الشرح بما ذكرنا وكذا اذا اردتم فمكر ومكره دل رسالت
هذا دليل على ان التعلق بليذا السببية كالاضافه

انه يضاف اليه وفي صدقة العطر انا جعلنا الرا

سبباً والعطر طامع وجود الاضافة اليهما

1851

وصف مونة يرخ الراس في لونه مسبقا وتكرر

الوجوب ينكر العطف بمنزلة تكرر وجوب الزكوة ١١

کتابخانه ملی افغانستان

سکر.

تكرر الحول لان الوصف الذي لاجله كان الراء

سببا وهو المونة ^{المنه} يتجدد بمطعم الزمان كما ان النماء

الذی لا جده کان امار سببا لوجوب الزکوة بنجد

بجهد الكول و يصر السبحده الوصف بمنزلة

المجدد بنفسه وعلى هذا تكرر العشر والمخرج هو الحاد

السبب في الدليل النامية في العدم حقيقة بالخارج و

الخروج حكى بالكتبة من الزراعة **فصل** في

العزيمه والرحفه العريمه في احكام الشرح اسم كماله

١٧٠
مما غير متعلق بالعوارض والرحضة اسم لاني علي

اعذار العباد والعزيمه اقسام اربعة فرض هذا

وسنة وثلث فالحرض ثابت وجوبه بدليل لا شبهة

فيه وحكمه اللزوم علما وصدقا با قلبه وعلما

بابه. حتی یکینز جاحد و فاسق تا که بلا عذر

والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة وكله

[illegible]

الزوم علما بالبدن لا علما باليقين حتى لا يكفر

جاده و نیستق تار که بدو غدر ادا است حق با حبار
ای لا یغنی الیه

الاحاد فاما ما ولا فلا والسنة الطريقة الملوكة

فی الدین و حکما ان بطالب المربا قامها من غیر فخر و عفو

افيه اصم والاول حوب الاما طرقة امرنا ما حاسنا

اعلم ان الدنيا دار الفتنه
اعلم ان الدنيا دار الفتنه

الدلالة بتركها والسنن لوعان سنة الدي وتاركها

يسر حب اساءة وكرهية والزوايد و تاركها لانيسوت

عليه السلام

الحسن بن محمد

اسارة الكبير النبي عليه السلام في قیامه وعوده ولبا

من قولہ یکرہ او قد اسار اولایا بن حنیف قالہ

العبادة استزادة شروع لنا لا علينا وحكمه انه

عندنا لان المودتي صار لله تعالى اليه وهو كالنذر

۳۷

صار الله تعالى تسمية الافلا ثم وجب لصيانته ابتداء

واما الرض فانواع اربعة نوعان الحنفية احدهما الرض

نوع الحنفية في استباح مع قيام المحرم وقيام حكم

واعتق من رمضان ما لا يملكه مال الغير وجباية على الكافر

صورة ومعنى حق الله تعالى هو حق العبد لا يفوت معني وانما يفوت صورة فقط وكذا قال ان يقدم حق نفسه على
 وبينا ان حق الله تعالى لا يمان والصوم والاعوام وحرمة المكة وحق العبد في مال لا يفوت صورة ومعنى بال
 الشك والافطار والجناية على الاعوام وترك الاعمال بالمعروف واتلاف مال الغير وتناول المصطر مال الغير
 هو التقديري وذكر باق والصوم بضم السين بالفتحة بالنعاء والاعوام بضم الهمزة وترك الامر بالمعروف بضم
 هذا الواجب بالعب وكذا اتلاف مال الغير وتناول المصطر بضم السين بفتح حق العبد بالمشتر والقيمة وحق العبد
 ومعنى بالاستناع غرضه كمن حضر له الاقدام وعناية الحق مع

[illegible]

[illegible]

مجازاً لان كل ما قل لم يبق مشروفاً فلم يكن
حصة الاجازاً من حيث مذهبنا نحن تخفيفاً واما

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

فقر الصلوة في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

قلنا ان طهر المسافر وفجره سواء لا يحتمل الزيادة

واما جعلنا اسقاطا محضا استدلنا لا بدليل حصة

ومعناها اما الدليل فاروي عن من

عنه انه قال انقصر الصلوة وكن امنون قال

للسنة عليه السلام هذه صدقة تصدق الله بها

عليكم فاقبلوا صدقة سما صدقة والصدق عالا

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

الصلوة الرباع فاسقط عن العباد مع كونه مشروعا

في الجملة كالعينية المشروطة في البيع سقط اثرها

في نوع منه اصلا وهو السلم حتى كانت العينية

المشروطة في العدة وكذلك الحز والميتة

سقط حرمتها في حق المكره والمضطر اصلا لا

جلا ليعمل الصبر عنها وكذلك الرجل سقط عنده

حق المسح اصلا لعدم سرية الحديث اليه وكذلك

وجوب الغسل في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

وجوب الغسل في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا
 انما هو في حق المسافر حصة اسقاط عندنا وكذا

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 في الجملة لان
 في الجملة لان

يحتمل التملك اسقاط محض لا يحتمل الرد كالعقود
 العتاق واما المعنى فهو ان الرخصة لطلب الرفق
 او الاستدلال على الرخصة

والرفق متغير في العقر فقط لا الكمال اصلا

ولان الاختيار بين العقر والكمال غير ان

يتغير رفقا لا يلحق بالعبودية بخلاف الصوم

لان الفرجاء بالتخير دون التمسك بالصدقة وليس

فيه معارض مضار الخيرة لطلب الرفق ولا يلزم العبد

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 في الجملة لان
 في الجملة لان

المأذون في الجملة لان الجملة غير الظاهر ولهذا لا
 يجوز بناء احدهما على الآخر وعند المفارقة لا يتعين

الرفق في الاقل عددا اما الظاهر المسافر والمقيم
 واحدنا للخير بين القليل والكثير لا يتحقق شيء

ان فعل كذا افضل وهو معسر بخير من صوم ثلثة
 ايام ومن صوم ثلثة في قول محمد بن وهب رواه عن

ايام ومن صوم ثلثة في قول محمد بن وهب رواه عن

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 في الجملة لان
 في الجملة لان

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 في الجملة لان
 في الجملة لان

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 في الجملة لان
 في الجملة لان

واما المرسل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه
 الا ان يروي الثقات مرسله كما رووا مسنده
 مثل ارسال محمد بن الحسن سج و امثاله وفاء
 الشافعي سج لا قبل الامر كل سعيد بن المسيب
 فاني تتبعها فوجدتها مسند ومسندها مسند
 المتواتر وهو يروي قوم لا يحيي عددهم
 ولا يتوهم تواترهم على الكذب لكثرة تم وعدالتهم

وتبين اما كنتم ويدوم هذا الحد الى ان ينقل
 برسول الله عليه السلام وذلك مثل نقل
 القرآن والصلوات الخمس واعداد الركعات
 ومقادير الزكاة وما شبه ذلك وانه يوجب علم
 اليقين بمنزلة العيان علما ضروريا والمشتور
 وهو ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر
 مضايقة قوم لا يتوهم تواترهم على الكذب

خذوا رطونا وتنادى به
 اعلم ان هذا حديث
 لا يمكن دفعه عن نفسه
 كالحكم الذي يقع على
 وجوب الاستدلال
 بدنه احوال الحديث
 انما هو احوال الحديث
 راجع بصدق الحديث
 بدس ان الحكم بذلك مع كل لا يسط

بِعَمْرٍ لِهَ الْمُتَوَاتِرِ فَصَحِيحَ الزِّيَادَةِ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ

۵۵

مخالف الكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعم

مجازفة " والمستور كالمستور لا يكون حجة في باب

ملک غریب و مستظاف ناریه توره
الاعرف عدالة و جمع
الاعرف عدالة و جمع
الحق فیصل جده
الحوم و بی زحمة الصدوق علی الذکر
انما لا یغیر فی هذا فی سنة الساج
الاعرف عدالة و جمع
الحق فیصل جده
الحوم و بی زحمة الصدوق علی الذکر
انما لا یغیر فی هذا فی سنة الساج
الاعرف عدالة و جمع
الحق فیصل جده
الحوم و بی زحمة الصدوق علی الذکر
انما لا یغیر فی هذا فی سنة الساج

وتوفي قلبه انه صادق يئتم فر غير اراقة الماء ف

فلا هو ولا غيره

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا
 ما لا يحصى من النعمان والبركات
 والفضل والكرامات والنعمة
 والرحمة والهدى والبرهان

اراق الماء ثم يتم فهو احوط للتيقن وفيه جنز الكافر
 والصبي والمعتق اذا وقع في قلب الساح
 صدقتم بنجاسة الماء يتوصا ولا يتم فان اراق
 الماء ثم يتم فهو افضل وفيه المعاملة تشكر

عن معنى الاثر ام كالمكالات والمضاربات

والاذن في التماق يعتبر جنز كل ميمز لعموم اللفظ
 الدائنة الى سقوط سائر الشرايط فان الانسان



فل كالحمد المستبح لتلك الشرايط بوضوح اي وكيد او
 غلامه ولاد دليل مع السامع يعمل به سوي هذا الخبر
 ولان اعتبار هذه الشرايط ليس مع جد الصدق
 في الخبر فيصالح ان يكون ملزما وذلك بما يتعلق به

الزوم شرطنا على امور الدين دون ما يتعلق
 به الزوم من المعاملات وانما اعتبر جنز الفاسق
 في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته اذا

في اعتبارها
 في اعتبارها
 في اعتبارها

الوقوف على طهارة الماء واجابته
 وتناول الطعام ومشيته

تأيد بأكبر الراي لان ذلك امر خاص لا يستقيم

تلقينه من جهة العدول فوجب التحري في هذه

للمفروقة وكونه مع الفسق اصل الشهادة
 واستفاء الشهادة حيث يلزم منه خبره ما يلزم من غير

للا ان هذه المفروقة غير لازمة لان العمل

بالاصل ممكن وهو ان الماء طاهر في الاصل

فلم يجعل الفسق عذرا ولا ضرورة في المصير الي

وهو ان نقل الماء من مكانه الى مكان آخر
 لا يوجب الفسق ولا ضرورة في المصير الي

انما هو في هذه المفروقة غير لازمة لان العمل
 بالاصل ممكن وهو ان الماء طاهر في الاصل

رواية في امور الدين اصلا لان في العدول
 من الرواة كثره وبهم غنية فلا يصح

بالتحري واما صاحب الموي فالمذهب المختار

انه لا يقبل رواية من اتحل الموي ودعا لانا

اليه لان الحاجة والدعوة اليه الهوي بسبب

داع اليه القول فلا يؤمن على حديث رسول

الله عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يوجب الفسق ولا ضرورة في المصير الي

رواية قالوا الجهمي فانه
 عليه السلام كان يهاجروا واصحابه

الوقوف على طهارة الماء واجابته
 وتناول الطعام ومشيته

الوقوف على طهارة الماء واجابته
 وتناول الطعام ومشيته

الوقوف على طهارة الماء واجابته
 وتناول الطعام ومشيته

الوقوف على طهارة الماء واجابته
 وتناول الطعام ومشيته

فلما ان كان الراوي معروفاً بالفة والتقدم في
الاجتهاد كالحفاظ الرشدين والعدالة الله
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وايا موسى لكان
وعائشة رض وغيرهم ممن استقر بالفة والنظر
كان حديثه حجة يترك به القياس وان كان
الراوي معروفاً بالعدالة والحفظ والضبط دون
الفة مثل ابي هريرة واس بن مالك رضي الله
عنهما

فان

فان وافق حديثه القياس عليه وان خالفه لم
ينكره الا للضرورة وانسداد باب الرواية
وذلك مثل حديث ابي هريرة رضي الله عنه في المصاهرة
فان كان الراوي مجهولا لا يعرف الا لاجد
رواه او حديثين مثل وابصة بن معبد
وسلمة بن الحبيب فان روي عنه السلف وسعد
بصحته او سكتوا عن الطور صار حديثه مثل حد

المعروف وان اختلف فيه مع نقل الثقات
عنه فكذا لا يثبت حديثنا وان لم يظهر من السلف الا
اي من الجمهور

الرد لم يقبل حديثه وصار مستكرا فان كان لم

يظهر حديثه في السلف فلم يقبل برده ولا

قبول لم يجب العمل به كس العمل به جائز لان العدا

اصل في ذلك الزمان حتى ان رواية مثل هذا

المجهول في زماننا لا يحل العمل به لظهور الغش

مضار

مضار المتواتر لو جب علم اليقين والمشهور علم
الطمانينة وخبر الواحد علم غالب الراي

والمستكر منه يعيد النطق وان الظن لا يفي

من الحق شيئا والمستكر منه في حيز الجواز للعقل

دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث اذا

اظهر مخالفة قول او خلافا للراوي بعد الرواية

او في غير من ائمة الصحابة والحديث ظاهر لا

العمل به لانه ثابت

واما في الصحاح فمروي

ولم يثبت له تبيين في كل وجه مضار بجزره

لوصف بعد الكلاية قبل التاثير فانه يجوز

العمل ولا يجب لكذا احصاه

والمستكر منه يعيد النطق وان الظن لا يفي

من الحق شيئا والمستكر منه في حيز الجواز للعقل

دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث اذا

اظهر مخالفة قول او خلافا للراوي بعد الرواية

او في غير من ائمة الصحابة والحديث ظاهر لا

وهو كالمشبه وقد قيل ان هذا قول ابي نو

شاهدین شهدا علی القاضی بقضیة وهو

يذكرها قال ابو يوسف ربح لا يقبل وقال

درج يقبل واللعن المبهم لا يوجد حرجا

مشرقة الضحية والاتقان دون العقاب

والعداوة من اية الحديث **نفس**

في المعاصرة وهذه الحجج التي سبق ذكرها من الكتب

والسنة لا يقارن في انفسها وضعا ولا اتسا

لان ذلك من امارات العبد تعالى الله عن ذلك



انما هو لا اعتبارا بربا في المصداق
 ولو كان في المصداق ما كان في المصداق
 وما هو في المصداق ما كان في المصداق

وانما يقع التعارض بينهما بجملة ما لا يخفى من

المسوخ وحكم المعارضة بين الاليتين المصير
 الى السنة وبين السنين المصير الى التمسك

واقول الصحابة على التمسك في الحج ان كل من
 كان التعارض من بين الجنتين قاطنا

لانها في كل واحدة منهما بالشرعي في المصير

الى ما بعد ما من الحجة عند تعارض المصير

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق

يجب اعتبار الاصول كما في سور الحمار كالنفاذ

الدلائل ولم يصلح التمسك شاهدا لانه لا

نصف الحكم ابتداء قبل ان الماد عرف طرا

في الاصل فلا يخفى بالتعارض ولم يزل

التعارض ولم يزل الحديث بين التمسك

على كل حال في العمل بالكل بل العمل

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

هذا هو المصداق
 وهو الذي لا يخفى من
 وهو الذي لا يخفى من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المجتهد بآيها شاء بشهادة قلبه لان القياس حجة

يعمل به اصحاب المجتهدين الحق به او احفظا فكان

العمل باحدهما وهو حجة اطمان قلبه اليها

بنور الفكرة او في العمل بالخالف لم

التعارض انما يتحقق بين المجتهدين بالاجماع

كل واحد منهما صوابا يوجب للاخرى في وقت

واحد في محل واحد مع تساويهما في القوة وال

الاعتبار من حيث العلم فان دورا والصفين في علمهم لا دور
في العلمين في قولهم في هذا لان التعارض انما يشترط عدم اطمان القلب
في العلمين في قولهم في هذا لان التعارض انما يشترط عدم اطمان القلب
في العلمين في قولهم في هذا لان التعارض انما يشترط عدم اطمان القلب



روى عن ابن جرير
الذي لا يملكه بطلا
الصدق وهذا قبله
دون النسخة وقيل غير

واختلف على اصحابنا المتقدمين في ذلك كما

روي ان ابن بري اعفت وزوجها عبد و

انما اعفت وزوجها مع اتفاقهم ان كان

عبد فاصحابنا مع اخذوا بالمشيت وروى ان

رسول الله عليه السلام تزوج بميمونة وهو

وروى انه تزوجها وهو محرم وانعت الرواية

في هذا الباب في الحديث في الدنيا وفيها انما لا يمكن ان لا يكون
في قولهم في هذا لان التعارض انما يشترط عدم اطمان القلب
في العلمين في قولهم في هذا لان التعارض انما يشترط عدم اطمان القلب
في العلمين في قولهم في هذا لان التعارض انما يشترط عدم اطمان القلب

انه لم يكن في الكل الاصل فجعل اصحابنا رحم الله
 العمل بالناس في اولي وقالوا في الجرح والتعديل
 ان الجرح اولي وهو المبتدئ والاصل في ذكر

ان النسخ متى كان من جنس ما يعرف بدليل او كان
 مما يشبه حاله لكن عرف ان الراوي اعتمد دليل
 على يجوز ان يعرف بدليله ويجوز ان يعتمد الجرح فيه ظاهر الحال

المعرفة كان مثل الاثبات والافلا فالنسخ
 في حديث بريده مما لا يعرف الا بظن حال فلم

اي وان لم يكن له في الحديث خبره صريح ما يعرف
 ببيده او كان مما يشبه حاله ولا
 يعرف الا بالراوي
 اعتمد دليله الموثوق
 فلا يعتمد مثل الاثبات

لان العبد لا يثبت
 له عيب
 لان العبد لا يثبت
 له عيب

يعاد

هذا الحديث في خبره ببيده وفيه شبهة حاله اما الذي هو في خبره فهو مثل الاثبات فيقع التعارض
 اسلام ان كان النسخ في الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض
 الجرح والخطبة في الخبرين صفة لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الجرح فيقع التعارض
 الحاشية في قول النسخ الذي لا يعرف بدليله فلا يثبت له الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض
 الحاشية في قول النسخ الذي لا يعرف بدليله فلا يثبت له الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض

هذا الحديث في خبره ببيده وفيه شبهة حاله اما الذي هو في خبره فهو مثل الاثبات فيقع التعارض
 اسلام ان كان النسخ في الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض
 الجرح والخطبة في الخبرين صفة لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الجرح فيقع التعارض
 الحاشية في قول النسخ الذي لا يعرف بدليله فلا يثبت له الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض

في حديث ميمونة عما عرفت
 في حديث ميمونة عما عرفت
 في حديث ميمونة عما عرفت

رواية ابن عباس رضي الله عنهما انه تزوجها وهو
 محرم اولي خبره ببيده وفيه شبهة حاله اما الذي هو في خبره فهو مثل الاثبات فيقع التعارض

هذا الحديث في خبره ببيده وفيه شبهة حاله اما الذي هو في خبره فهو مثل الاثبات فيقع التعارض
 اسلام ان كان النسخ في الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض
 الجرح والخطبة في الخبرين صفة لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الجرح فيقع التعارض
 الحاشية في قول النسخ الذي لا يعرف بدليله فلا يثبت له الاثبات لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض

في الصلوة والاثقان وطهارة الماء وصل الطعام
 والشرب من جنس ما يعرف بدليله مثل النجاسة

والحرمة فيقع التعارض بين الخبرين فيهما وعند
 اي خبر الاثبات والخطبة في الخبرين صفة لان النسخ في خبره هو الذي يعتمد عليه في الاثبات فيقع التعارض

يعاد

وكذلك العمل بالأصل من الناس في شرح

بفضل عدد الرواة لأن القلب ليس اسيل وبالكذا

والحرية في العدد دون الافراد لان به تتم الحجة

في العدد واسئل عما لا ان هذا مروي في

باجماع السلف ومنه في الجملتها بحمل البيان

وهذا باب البيان في بيان ما هو في قوله تعالى

بيان تفسيره وبيان تفسيره وبيان تفسيره

وقوله تعالى في تفسيره وبيان تفسيره

وبين من دون ابا بيان التفسير فهو توكيد الكلام

بما يقطع احتمال الجواز او اخصر فيصح موصولا

ومعصولا وكذلك بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتق

فاما بيان التفسير فهو التفسير وهو بيان الجمل والمشتق

الاصل واختلف في حضور العموم معصولا لا يقع

مراجعا عند السامع في كون فيه التراخي

وهذا بناء على ان العموم مثل اخصر عندنا في

وقوله تعالى في تفسيره وبيان تفسيره

وقوله تعالى في تفسيره وبيان تفسيره

Handwritten marginal notes on the left page, including phrases like 'تفسيره وبيان تفسيره' and 'وقوله تعالى'.

Handwritten marginal notes on the right page, including phrases like 'تفسيره وبيان تفسيره' and 'وقوله تعالى'.

يكون الفرض بينهما واختلفوا في كيفية الاستثناء
اي في وجوبه

٢١

ویندوز و استوار (الحال) بعضی خوارزمی (الطفا) با (طفا)
 و این (طفا) استوار (الحال) و نظیره استوار (الحال) و نظیره استوار (الحال)

[illegible]

منه

لا يتبعوا الطعام بالطعام لا يسوا بسوا عااما
 لا يتبعوا الطعام بالطعام لا يسوا بسوا عااما
 لا يتبعوا الطعام بالطعام لا يسوا بسوا عااما

لا يتبعوا الطعام بالطعام لا يسوا بسوا عااما

في القليل والكثير لان الاستثناء عارضه في الكل

خاصة في عااما فيما لا معار فيه وقتنا

هذا استثناء الحال فيكون الصدر عااما في الاكثر

وذلك لا يصلح لان المقدر اجمع اصحابنا

بقوله تعالى فليتبهم النصرة الاحسان

عاما فاحسن تعرض للعدد المسمى بالالف

استعمل هذه الالف في وجدين احدهما ان قوله فليتبهم النصرة فيه اشارة الى الحكم
 بطريق المعارضة في الالف يكون لانه لا يجاز لان ذلك هو الكذب باعتبار
 صدر الكلام محلا للحكم بالالف فانه على القول به في الالف كولا الجار والاضمار
 ما ذكرنا الكسار او هو الالف اسم لعدد معلوم ليس فيه اشارة ما دونها بوجه ولو لم
 يوجه ما وعا ما ذكرنا في الالف كما ذكرنا في الالف بوجه لان الالف لا يطلق على اسماء
 والاسم منه عارضا عما ورا الاستثناء فيصير التسمية والاسم في عبارة ثان مطولة وفي قوله
 الاحسين ومخففة ووجه لسيء ومخففة والمطلوب سواء ولا يقال ان اسماء نفس الكلام لا
 يتصور بعد التفتت وانما يتصور من الحكم بما عارض الصدر لانا نقول ان الاستثناء نفس الكلام لا
 يثبت هو الكلام لا الحكم ولا استثناء عن نفس الكلام يتصور كما ان الكلام لا يعتبر لا يكون كلاما
 حسي والمخففة جمع

لا حكمه مع بقا العدد لان الالف متى تبت العالم

يصلح اسما مادوها بخلاف العام كاسم المشركين

اذا خض منه نوع كان الاسم واقعا على الباقي بلا خلل

ثم الاستثناء نوعان متصل وهو الاصل وتفسيره

ما ذكرنا ومنفصل وهو ما لا يصلح استخراجا من الاو

لان الصدر لم يتناول له جعل مستدار مجازا فاقال الله

فانه عدو في الالف العالمين اي لكن

العلم اذ لم لا يستدل بالالف لان الالف لا ينفق ان يكون علم ما بعده مما في صدر
 العلم اذ لم لا يستدل بالالف لان الالف لا ينفق ان يكون علم ما بعده مما في صدر

في هذه المسئلة من حيث هو
 العالمين واما بيان الضرورة فهو نوع بيان
 بالموضع له وهذا على اربعة انواع منه ما هو

في معنى المنطوق به كقولك تو وورثه ابواه
 فلام الثلث صدر الكلام اوجب الشك ثم

تخصيص اللام بالثلاث دل على ان الثلاث تحقق
 الباقي فصار بيانا بصدور الكلام لا يحفل السكو
 ومنه ما يثبت بدلالة حال المستكلم كقوله سكوت

صاحب الشئ عند امر يعاينه عن التعبير يدل
 على حقيقته وفي موضع الحاجة الى البيان يدل
 لان تاجر البيان عن

على البيان مثل سكوت الصحابة من عن توهم
 منفعة البدن في ولد المخور ومنه ما يثبت
 صدوق دفع العزور مثل سكوت الشفع وسكوت
 المولي حين يرى عبده يبيع ويشترى ومنه ما
 يثبت ضرورة كثره الكلام مثل قول علمائنا

ما اطلق عليه المصنف
في المتن من ان
المعطوف على
المتعلق

بمنزلة لعل على مائة ودرهم او مائة ودينار

حظ ان المعطوف جعل بياناً للاول وقال السالك

القول قوله في بيان الحامية كما اذا قال له على

مائة ودينار وقلنا ان حذف المعطوف

عليه معارف ضرورية لثبوت العدد وطول

الكلام وذلك فيما ثبت وجوبه في الذمة

في عامة المعاملات كما في كسب والمودون دون

الملك

ما اطلق عليه المصنف
في المتن من ان
المعطوف على
المتعلق

في الشا تها لاشيت في الذمة لا بطريق

وهو السلم **باب بيان التبديل** وهو النسخ فنقول

النسخ في حق صاحب الشرع بيان مدة الحكم

المطلق الذي كان معلوماً عند الله تعالى

اطلقه مضارطاً له البقاء في حق البشر فكان

تبدلاً في حقنا بياناً محضاً في حق صاحب الشرع

وهو كالتعليل فانه بيان محض للاجل في حق صاحب

البيان فانه محض الشرع وهذا كالطبيب اذا امر المريض باكل شيء او نواه
عن الكلى شي ثم بعد قال يوم اويومين يامره وينهاه بخلاف ما امره ونهاه فهذا
منه بيان تبدل المصلحة لا التبدل وقتاً ومكاناً او زماناً وتوقيتاً لمصلحة
عن ذلك لانه الحكم المطلق لا يخفى عليه مصالح العباد اجلاً وعاجلاً لا يكون النسخ من
البدل والتناقض وبهذا سقط شبهة اليهود في انكار النسخ فانه لا يكرهه علانية يودى
الى ابد ان ظهور التناقض جمع

الشئ تغير وتبدل في حق العاقل وعمل الشئ
 حكم يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم ولم
 يلحق به ما ينافي الشئ من توقيت او تباين
 نصا كما في قوله تعالى خالدين فيها ابدًا او
 دلالة كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
 الله عليه السلام واشترط التمسك من عند العبد
 عندنا دون التمسك من العفل خلافا للعزلة ولا

خلاف

خلاف بين الجمهور ان القياس لا يصلح ناسخا
 وكذا الاجماع عند اكثرهم لان الاجماع عبارة
 عن اجتماع كل الراء ولا مدخل للراي في معرفة
 نهاية وقت الحق واليقين في الشئ عند الله تعالى
 وانما يجوز النسخ بالكتاب والسنة ويجوز نسخ احد

بالامر عندنا وقال السامعي مع لا يجوز لانه يكون
 مدججة في الطور وانما نقول النسخ بيان من

لا خلاف بين الجمهور ان القياس لا يصلح ناسخا
 وكذا الاجماع عند اكثرهم لان الاجماع عبارة
 عن اجتماع كل الراء ولا مدخل للراي في معرفة
 نهاية وقت الحق واليقين في الشئ عند الله تعالى
 وانما يجوز النسخ بالكتاب والسنة ويجوز نسخ احد
 بالامر عندنا وقال السامعي مع لا يجوز لانه يكون
 مدججة في الطور وانما نقول النسخ بيان من

بنفسه فاحمل بيان الحلة والوقت جميعاً الى الزمان

[illegible]

مجلس الصلاة والاعمال وغيرها وقسم سيقون بالعجمي وهو ما ينبغي
تتمتع به كل منكم من الوجوه والكمه وغيرها

فانما هو ما قيل في قوله لا اله الا الله
والمحمد ربه ورسوله

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is written diagonally across the page.

وزيادة صفة للايمان في رتبة الكفارة فخر

انفال رسول الله عليه السلام في معارضة السنة

وهي قسم احز وهو الزلة لكنه ليس بهذا
المراد بل هو السهو والاشغال بالباطن عليه من غير ترك حصة او مرتبة والاول

وفاقر ووجه احد علان يصري به كذا قوله عليه السلام ان الله فرض عليكم احسن
السلوك والاشياء ان يفعلوا مثالا ما يدل على ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله ان يفعله بياناً لمجرد فرضه ج

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من افعل رسول الله عليه السلام واقعا غي

فَقُلْ يَتَقَدَّرُ بِهِ أَرْبَاعُ عَلَى تَكْلِيفٍ لِّجَهَنَّمَ وَكُلَّمَا نَفَسَ فَلَهُ عَلَيْهَا رَاقِبٌ يُعَلِّمُ ۚ

على اي جهة فعلنا فعله على ادني منازل الافعاله

وهو الامة لان الاتباع اصل فوجب التمسك به حتي

میں نے دلا ہوتا ہوں تھا

منه بيان للاحكام بالاجتهاد خلاف ما روي
في بعض النسخ من كتابه

منه بيان للاحكام بالاجتهاد خلاف ما روي
في بعض النسخ من كتابه

يقوم دليل الخصم به ويتصل بالسنة بيان

طريقة رسول الله في اظهار احكام الشريعة

بالاجتهاد واختلف في هذا الفصل والصحيح

عندنا انه كان يعمل بالاجتهاد اذا انقطع

قطعه عن الوحي فيما ابتلي به وكان لا يتردد على

الخطا فاذا اقر على شيء من ذلك كان دلالة

قاطعة على الحكم بخلاف ما يكون من غير البيان

بما روي في بعض النسخ من كتابه
في الاجتهاد خلاف ما روي في بعض النسخ من كتابه

بالري

منه بيان للاحكام بالاجتهاد خلاف ما روي
في بعض النسخ من كتابه

بالري وهو نظير الاحكام فانه حجة قاطعة في

حقة وان لم يكن في حق غيره من الصفات ومما

سنة نبينا م تسرع من قبله والقول الصحيح

فيه ان ما فقه الله تعالى ورسوله منها من غير انكار

يلزمنا على الله شريعة لرسول الله وما يقع به ختم

بالسنة **بأستابعة اصحاب رسول الله**

قال ابو سعيد البرقي في تقليد الصحابة واجب

يطلق اسم الصحابة على من راي رسول الله في ما فقه به اختصاص الصحابة
الصاحب بالاصحاب سوا روي عنه الحديث اولم يرو عنه وسوا روي
عنه العلم اولم ياخذ وقال بعض الاصويين يطلق هذا الاسم على من
صحبه الرسول واخذ عنه العلم وطالت صحبته مع النبي عليه السلام وقال
غيرهم يطلق هذا الاسم على من راي النبي وروى عنه وان قلت رواية
وقال بعضهم يطلق على من صحبه الرسول وان كانت ساعة وللانطلاق

منه بيان للاحكام بالاجتهاد خلاف ما روي
في بعض النسخ من كتابه

منه بيان للاحكام بالاجتهاد خلاف ما روي
في بعض النسخ من كتابه

يترك القياس لاحتمال السماع والتوقيف
ولفضل اصابته في نفس الراي بمشاهدة الحق

التزويل ومعرفة اسبابه وقال ابو الحسن الكرخي
لا يجوز تقليد الصحابة الا فيما لا يدرك بالقياس

وقال الشيخ رحمه الله لا يقلد احد منهم وهذا
الخلافا في كل ما ثبت عنهم من غير اختلاف
يفهم ومن غير ان ثبت انه بلغ غير قابله فكيف

والله اعلم
لان علي بن ابي طالب
الحاكم في كل ما ثبت
الا ان هذا لا يخلو
عامة لا يستغنى عن
عامة لا يستغنى عن

لا بعدوا قلوبهم ولا يسقط البعض البعض بالتفا
لانه تعين وجه الراي لما لم تجر الحاجة فيفهم

بالحديث المرفوع في كل محل القياس واما التالي
فان زاحمهم في الفتوي يجوز تقليد بعض

باب الاجماع اختلاف الناس فيمن
الاجماع في اللغة العود على الامر والتقطع به ومنه قوله عليه السلام لا يصدم من لم يجمع في الدين
من باب التثنية والجمع والاجماع بمعنى واحد كذا في هذا الباب يعني ان يقال اجتمعت الامة
اجتمعت وفي الشريعة اتفاق جميع اهل الاسلام على امر او تركه والدين كما في الاجماع العام مثل لا
الصلوة والزكاة وما اشبه ذلك واد اتفاق اهل كل واحد والعقد في الامة بعد عهد النبي عليه السلام
وامراده من الاتفاق فيما عدا ذلك لا اشتراك في الامة او في القول للدليل عليه او في الفعل كذا وكذا
من لعل لكل والعقد كل عام مجتمد ليس صاحب هوي يورث الامة ولا فسق يسقط العدالة

71

[illegible]

والا بختلافه من رأي لهم في الباب الا بختلاف
اي في غير ذلك ولا علم الشريعة كما نزلوا سلطانا
والاصحون بين والآخر مجيدون والحق بين
والمنصفين والموافق لآلهم ميسرون
اسهل له جمعه في هذا الباب فاقا
لغيره ايا الله ان يكون المستنير
على امر هذه الامور بغير تغيير في
الشيء بل

قد بلغنا من ان غيبنا عنهم
والتحقوا بالقدوة للامانة

علي قولهم فيه مخالف وقد اختلف

العلماء في هذا الفصل قال بعضهم هذا لا يكون
اجماعاً لان موت المخالف لا يبطل قوله وعندها

اجماع كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق
لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور

منجد است و فيما سبق فيه الخلاص عزلة كهي

من الاحاد واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع

الحمد لله الذي جعل علمه غباراً للراي

ck

تکلیف نقل اجامه اسکندر علی فرزند ابراهیم
در اردکان و در ایام دولت او امضا
و در کتب کاتبان مدرسه اربعه و غیره

كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر من غير
واذا انتقل اليها بالافراد كان كسفل السلة من الالاف

وهو يفتن باصده كنه لما انتقل اليها بالاحياء

واجب العمل دون العلم وكان مقدما على العيان

باب القياس وهو يتمل علي بيان نفس الناس بعد التدار

القياس وشرطه وركنه وحكمه ودفعه اما

الاول فالقياس هو التقدير لغة " يقارن الفعل

(Arabic calligraphy)



بالتمسك في الصلوة وان يفتدي بالحكم الشرعي
 اثبت بالضم بعينه الى ذراع هو نظيره ولا نص فيه
 فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الحزب يؤول لاثبات
 لانه ليس بحكم شرعي ولا صحة ظاهرا الذي

لكونه نفيًا للحرمة المتعصية بالكفار في
 اصل اية اطلاقها في النوع عن الغاية ولا اطلاق
 لفظية الحكم من الناس في الفطر الى الكثرة والخاصة

بالمغفل اي قدر به واجعله نظيرًا للاخر والعقبات
 اذا اخذوا حكم النوع من لئلا سوا ذلك في كتاب

لتقديرهم النوع بالكل في الحكم والعدة واما

شرطه فان لا يكون لئلا مخصوصًا بحكمة بعض

آخر كقول شهاب خزيمة وحده كان حكمًا

ثبت ببعض اختصاصه به كرامة له وان لا يكون
 الاصل معدولاً عن العتس كإيجاب الطهارة

بالمغفل اي قدر به واجعله نظيرًا للاخر والعقبات
 اذا اخذوا حكم النوع من لئلا سوا ذلك في كتاب
 لتقديرهم النوع بالكل في الحكم والعدة واما
 شرطه فان لا يكون لئلا مخصوصًا بحكمة بعض
 آخر كقول شهاب خزيمة وحده كان حكمًا
 ثبت ببعض اختصاصه به كرامة له وان لا يكون
 الاصل معدولاً عن العتس كإيجاب الطهارة

بالمغفل اي قدر به واجعله نظيرًا للاخر والعقبات
 اذا اخذوا حكم النوع من لئلا سوا ذلك في كتاب
 لتقديرهم النوع بالكل في الحكم والعدة واما
 شرطه فان لا يكون لئلا مخصوصًا بحكمة بعض
 آخر كقول شهاب خزيمة وحده كان حكمًا

بالمغفل اي قدر به واجعله نظيرًا للاخر والعقبات
 اذا اخذوا حكم النوع من لئلا سوا ذلك في كتاب
 لتقديرهم النوع بالكل في الحكم والعدة واما
 شرطه فان لا يكون لئلا مخصوصًا بحكمة بعض
 آخر كقول شهاب خزيمة وحده كان حكمًا

بالتطهر في مفر الصدقات لانه تعدية الى
تطهر ولا شرط للامان في رتبة كفارة اليمن
لان عذرهما دون عذر من كان تعدية الى يمين

ما فيه نص والشرط الرابع ان يتي حكم النفس بعد
التعجيل على ما كان قبله لان تغيير حكم النفس في
نفسه بالري باطل كما ابطالناه في النوع وانما
خصصنا التعجيل في قوله عليه السلام لا يبيعوا
بالطعام لانهم يبيعون به في كل وقت

بالطعام

بالتطهر في مفر الصدقات لانه تعدية الى
تطهر ولا شرط للامان في رتبة كفارة اليمن
لان عذرهما دون عذر من كان تعدية الى يمين

بالتغير بالنفس مصاجبا للتعجيل لانه
لا بالتعجيل لان الامر بايجان ما وعد للفقراء
رزق لهم مما لو لم ينفقوا على الاغنياء من
الاغنياء

ركعا وفي الاستحسان لا يجزئ لان الشرح امر
بالسجود والركوع خلافة لسجود الصلوة وهذا اثر

المعنى بالقياس الى ما وجه القياس فجاز خفض لكن القياس
او في باثره الباطن بيانه ان السجود عند اللذان
لم يسرع قربة مقصودة حتى لا يلزم بالندروا
المقصود مجرد ما يصلح تواضعا والركوع في الصلوة
يعمل هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع

الركوع والركوع في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع والركوع في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع

في غيرها ايضا لا يخرج مع الف والظاهر
احق من الاثر الظاهر مع الف والظاهر

المعنى بالقياس الى ما يصلح لغاية خلاف
المعنى بالاثار او بالاجماع او بالضرورة كالم
والاصطناع ونظير الحياض والابار والاموال

الا ترى ان الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع والركوع في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع والركوع في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع والركوع في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع والركوع في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة
سجود الاستحسان في غير الصلوة

لا يوجب بين البائع وبينه المدعي

و يوجب استقنائنا لانه ينكر قسمة المبيع بما اداه

المشـى عننا و
المشـى عننا و

إلى الإخلاص الذي
وغيره من الصفات
التي لا يمكن أن
توجد إلا بالله

والا جازع فاما بعد العوض فلم يحجب عين الباع

الابالانز كلان النياس عبد ايد حنيفه وايد

وَمِنْ رِضْوَانِهِ لَعَدِيَّةٌ لِمَنْ لَمْ يَحْشَأْنِ

من باب خفض العلة لان الوصف لم يجعل

الطهارة
عن النبي صلى الله عليه وآله
أنا الوصف علة

الاجماع والفرق
والفردية والجماع

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or signature, located in the upper left corner of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

عن أبيه عن حماد بن عمار عن
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال لا يدرى الله ما في
القلوب ولا يرى الله ما في
الغيبات ولا يعلم الله ما في
الصدور ولا يرى الله ما في
النفوس ولا يعلم الله ما في
السرائر ولا يرى الله ما في
الكنوز ولا يعلم الله ما في
الأسرار ولا يرى الله ما في
الغيوب ولا يعلم الله ما في
الصدور ولا يرى الله ما في
النفوس ولا يعلم الله ما في
السرائر ولا يرى الله ما في
الكنوز ولا يعلم الله ما في
الأسرار ولا يرى الله ما في
الغيوب

الفروض اجماعاً والالجام مثل الكتب والسنن

كتاب الامامة في معرفة ائمتنا

ولذا اذا عارضه الحسين او غيره من آل بيته

عدم الحكم لعدم العلة لا مانع مع القيام

وكذا نقول في سائر العلل الموثرة وبیان ذلك

فہمہ کریمہ و ہر کریمہ

22 قولنا من الصائم اذا صلب في حلقه انه يفسد

لغوات ركن الصوم ولزم عليه الناسي فمن اجانب

عبد الوصف موثری

[illegible]

ایضا مضمون دیر الحضور دیر العزم و فی
و هو فی قصیر العده و فی
ایضا مضمون دیر الحضور دیر العزم و فی
و هو فی قصیر العده و فی

وفیہ

ولا اجتماع في خبر ان سبق العلم مثل تعلد ب البراءة في سب الزمان
يتعلق الحكم بنفس الحجة لا بوصف العموم والمخصوص فان النسب
في عمال كان او خاصا كذلك العموم لو كره ان العدة المقتضية
بدون وصف العموم لو كره ان العدة المقتضية
يكون ان يكون فاصلة فكذلك
المستطوع ٧



ان دلالة كون الوصف علة لا يقيض نقدية بل

يعرف ذلك معنى في الوصف ووجه قولنا

ان دليل الشيخ لابد من ان يوجب علما او

اي التقييد
 وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب علما
 لانه ونيز طي بلا خلافه
 في المفسر عليه لانه ثابت بالبض والنف
 التقييد فلا يصح قطع عنه فلم ينق للتقييد حكم
 بالنف فيكون
 موجه للعلم
 جمع

سوي التقديرات فان قيل التقليل بما لا يتعدى

[illegible]

يعني اخصاص حكم النفس ~ فلما هذا يحصل ينكر التعديل

على ان التعديل كما لا يتقدي لا يمنع التقليل بما يتقدي

لا يمنع السقييل فيبطل صفه الفائرة واما دفع

فمنقول العلم نوعان طردية وموشرة وعلى كل واحد

من القمين صروب من الدفع اما وجوه دفع العلل

الطردية فاربعة اقول بموجب العدة ثم الحائفة ثم سائر

ففي الوجه ثم المناقضة بما القول بموجب العلة

فكان اولى بالسلامة
اوتى في الدرع مقلحا لم يسبقه

فان الرضا يقتضي ثبوت الحكم في المصطفى عليه فاذا
 لم يكن مضمونا لتفويض الحكم على المصطفى والارادة
 غير فيه لعدم التعديل في جمع
 بترك التعديل
 كما يتقدي
 دفعه
 دفعه
 على كل واحد
 العلة
 دفعه
 ن
 نفع ثم يا
 دفع الكلا
 على ما اوجبه عليه المستدل فكان ادوية
 المصير الى النزاع مع الحان الوفاق
 المقصود به استعار بالابغيد ونوع
 السفة وقدم الحامفة على فلو الوض
 لان النزاع فيها اقل بالسفة ليا ما دوقفا
 اساس المناظرة فيه بين العوار والمجمل
 فكان ادوية بالسفة وندم فلو الوض على المناظرة لاد
 الدفعة وفقا لما ينبغي

ثم الممانعة ثم بيان فساد الوضوء فالترام ما يلزمه
المعلق بتعليقه مثل قولهم في صوم رمضان انه صوم

فرض فلا يتادي للاتباعين البنية ايضا وانما
بحوزه باطلاق البنية على انه تعين واما الى قوله

فما دل الوضوء فمثل تعليلهم لا يجزى الفرقه بكلام
الحكم وفي نفس الحكم وفي نسبة الى الوضوء واما ما

انكس ثانيا فيل بالفرق بين الممانعة في صلاح الوضوء للحكم وبين قول الوضوء فيل له
صلاح الوضوء من غير اقامة الدليل على ان الوضوء غير صالح للحكم كان هذا مما شاع في صلاح الوضوء

فانه كما في الوضوء لان السلام لا يصح قاطعا
لاحقوق والردة لا تصح عنوانا والممانعة

فمثل قولهم في الوضوء واليتم انما طهارتان فكيف
افترقا في البنية هذا ينتقض بفعل الشوب والبدن

عن النجاسة فينظر الى بيان وجاهد ومعاون
الوضوء تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة

الوضوء تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة
تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة
تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة

الوضوء تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة
تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة
تطهير حكمي لانه لا يعتقل في المحل نجاسة

دلالة وهو ان لا يثبت في نفسه بالذات اي بالغير انما يثبت ببعض الصفات فلا يثبت بالذات
احق وجهي الدليل لان الوصف انما صار جهة بالاشارة وكان الدفع بالذات جعل الوصف على الحق في الدفع بنفس

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

فكان كما يتم في شرط النية ليتحقق التبعيد هذه
الوجه بلجي اصحاب الطرد الى القول بالتاثير

واما العلة المؤثرة فيسبب ان ينفذ بعد النية
الا المعاصرة لانها لا تحيل المناقضة وفي الوضع

بعد ما ظهر اثرها بالكتاب اولا في اول الاجتماع
لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه وجوه ذكر

كما تقول في الخارج من غير السبلين انه خارج
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

من يدين الانسان فكان حدثا كما يقول في قوله عليه
ما اذا لم يسئل فنذعه اولا بالوصف وبقائه

بخارج لان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق
واذا زائله الجلد كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثاني

بالوصف دلالة وهو وجوبه على ذكر الموضوع للتبسيط
في البدن باعتبار ما يكون منه لا يتم الوصف بالتجزئي

وهناك لم يجب على ذكر الموضوع فاعدم الحكم لا فاعدم
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

العلة وتورد عليه صاحب الجرح السائل فنردفه
 بالحكم بيان انه حدث موجب للطهارة بوجوه
 الوقت وبالعرض فان عرضنا التسوية بين
 الدم والبول وذلك حدث فاذلزم صار
 عفو القيام وقت الصلوة كذا لزمنا اما المعارض
 مني نوعان معارضة فيها مناقضة ومعارضة
 واما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة

العلة وتورد عليه صاحب الجرح السائل فنردفه
 بالحكم بيان انه حدث موجب للطهارة بوجوه
 الوقت وبالعرض فان عرضنا التسوية بين
 الدم والبول وذلك حدث فاذلزم صار
 عفو القيام وقت الصلوة كذا لزمنا اما المعارض
 مني نوعان معارضة فيها مناقضة ومعارضة
 واما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة

العلة وتورد عليه صاحب الجرح السائل فنردفه
 بالحكم بيان انه حدث موجب للطهارة بوجوه
 الوقت وبالعرض فان عرضنا التسوية بين
 الدم والبول وذلك حدث فاذلزم صار
 عفو القيام وقت الصلوة كذا لزمنا اما المعارض
 مني نوعان معارضة فيها مناقضة ومعارضة
 واما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة
 معارضة في عبارة من ابطال علة بعضها ابطال لباقي الحكم والمعارضة الخالصة

ما خذ من قلب الجواب فله كان ظهره اليك تضار
 ما خذ من قلب الجواب فله كان ظهره اليك تضار
 ما خذ من قلب الجواب فله كان ظهره اليك تضار

وجه اليك الاله لا يكون الا بوصف زائد فيه
 وجه اليك الاله لا يكون الا بوصف زائد فيه
 وجه اليك الاله لا يكون الا بوصف زائد فيه

تفسير الاول مثاله قولهم في صوم رمضان انه
 تفسيرا الاول مثاله قولهم في صوم رمضان انه
 تفسيرا الاول مثاله قولهم في صوم رمضان انه

صوم فرض فلا ياتي بالاتباع البتة كصوم
 صوم فرض فلا ياتي بالاتباع البتة كصوم
 صوم فرض فلا ياتي بالاتباع البتة كصوم

التي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع
 التي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع
 التي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع

ما خذ من قلب الجواب فله كان ظهره اليك تضار
 ما خذ من قلب الجواب فله كان ظهره اليك تضار
 ما خذ من قلب الجواب فله كان ظهره اليك تضار

وجه اليك الاله لا يكون الا بوصف زائد فيه
 وجه اليك الاله لا يكون الا بوصف زائد فيه
 وجه اليك الاله لا يكون الا بوصف زائد فيه

تفسير الاول مثاله قولهم في صوم رمضان انه
 تفسيرا الاول مثاله قولهم في صوم رمضان انه
 تفسيرا الاول مثاله قولهم في صوم رمضان انه

صوم فرض فلا ياتي بالاتباع البتة كصوم
 صوم فرض فلا ياتي بالاتباع البتة كصوم
 صوم فرض فلا ياتي بالاتباع البتة كصوم

التي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع
 التي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع
 التي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع

[illegible]

كقولهم في اعتاق الرافعة انه تصرف بلفظ حق المكنى
 بالابطال فكان مردودا كما ليس فقالوا ليس هذا لبيع
 لانه يحتمل النسخ بخلاف العتق والوجه فيه ان نقول
 القياس لقضية حكم الال دون غيره وحكم الال
 وقف ما يحتمل الرد والنسخ وانت في النسخ تبطل
 ما لا يحتمل النسخ والرد **فصل** واذا قامت
 المعارضة كان السبل فيه للترجيح وهو عبارة عن
 المعارضة كان السبل فيه للترجيح وهو عبارة عن

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
فان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
هو من جنس قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
فان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
هو من جنس قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

فضل احد المتكلمين على الاخر وصفاته قالوا ان

القياس لا يترجح بغيره
القياس لا يترجح بغيره
القياس لا يترجح بغيره
القياس لا يترجح بغيره
القياس لا يترجح بغيره

والحديث وانما ترجح البعض بقوة فيه وكذلك

صاحب الجرح لا يترجح على صاحب الجرح
صاحب الجرح لا يترجح على صاحب الجرح
صاحب الجرح لا يترجح على صاحب الجرح
صاحب الجرح لا يترجح على صاحب الجرح
صاحب الجرح لا يترجح على صاحب الجرح

والذي يقع به الرجحان رتبة الترجيح بقوة الاثر
والذي يقع به الرجحان رتبة الترجيح بقوة الاثر
والذي يقع به الرجحان رتبة الترجيح بقوة الاثر
والذي يقع به الرجحان رتبة الترجيح بقوة الاثر
والذي يقع به الرجحان رتبة الترجيح بقوة الاثر

لان للاثر معنى في الحجة فمنها قوي كان اولي

نفضل في وصف الحجة على مثال الاحسان في معاني
نفضل في وصف الحجة على مثال الاحسان في معاني
نفضل في وصف الحجة على مثال الاحسان في معاني
نفضل في وصف الحجة على مثال الاحسان في معاني
نفضل في وصف الحجة على مثال الاحسان في معاني

ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر

ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر

ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
فان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
هو من جنس قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
فان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
هو من جنس قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

القياس والتزج بقوة ثبانه على الحكم المشهود به كقولنا

في معركه كركس انه مع فانه اثبت في دلالة التحفيف
في معركه كركس انه مع فانه اثبت في دلالة التحفيف
في معركه كركس انه مع فانه اثبت في دلالة التحفيف
في معركه كركس انه مع فانه اثبت في دلالة التحفيف
في معركه كركس انه مع فانه اثبت في دلالة التحفيف

من قولنا انه ركن في دلالة السكران فان ركن الصلوة

فانما بالاحكام دون السكران فاما اثر الرجحان في التحفيف
فانما بالاحكام دون السكران فاما اثر الرجحان في التحفيف
فانما بالاحكام دون السكران فاما اثر الرجحان في التحفيف
فانما بالاحكام دون السكران فاما اثر الرجحان في التحفيف
فانما بالاحكام دون السكران فاما اثر الرجحان في التحفيف

فلان في كل ما لا يعقل تظهير كالتبسم وقوله والترجح
فلان في كل ما لا يعقل تظهير كالتبسم وقوله والترجح
فلان في كل ما لا يعقل تظهير كالتبسم وقوله والترجح
فلان في كل ما لا يعقل تظهير كالتبسم وقوله والترجح
فلان في كل ما لا يعقل تظهير كالتبسم وقوله والترجح

بكثرة للاصول لان كثرة للاصول زيادة لزوم الحكم

معو الرجح بالعدم عند عدم وهو اضعف وجوه

ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر

ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر

ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر
ولا يترجح الاثر على الاثر

جسور

معرفه هذه الجملة فالحقنا هذا اليقين
ليكون

والا لا طام وما يصدق به لان الیقین لم يتصور في العلم معلوم ثابت
ولشرط بوصف معلوم ولا يخفى ذلك الا بعد معرفه

وهذه الامور في

والترتيب عليها فنذكر

والحقنا في

معرفة على ما قد ذكر

من اصول الشرح ووجه

مقدمة على القياس

في معرفة هذه الجملة

بأن يستغفر من الناس كافة

وسيلة اليه بعد احكام طريق التوسل اما الاحكام
فانواع اربعة حقوق الله خالصة وحقوق العباد

خالصة وما اجمع فيه الحقان وحقوق الله تعالى فيه

غالب كالتقوى وما اجمع فيه حق العبد
في غلب كالتقوى وحقوق الله تعالى ثمانية

انواع عباد الله خالصة كالايام والصلوة والذكر
التي عباد الله لا يشوبها منة المنة ولا منة العبودية

وتوحيها وتوحيها كاملة كالحدود وتوحيها قاصدة

من الصوم والنج والحدود والحدود

الحدود والحدود والحدود والحدود

الحدود والحدود والحدود والحدود

وسميتها اجزية وذلك مثل حرمان الميراث

بالقتل وحقوق اربعة بين الامرين ومع الكفا

وعبادتها فيها معنى المنة حتى لا يشترط لها كمال

الاهلية ومع صدقة الفطر ومونة فيها معنى

القرية ومع العشر ولذا لا يستدعي على الكمال

وجاز البقاء عليه عند محمد ومونة فيها معنى

العقوبة وهو الخراج ولذلك لا يستدعي على الكمال

الحدود والحدود والحدود والحدود

الحدود والحدود والحدود والحدود

الحدود والحدود والحدود والحدود

الحدود والحدود والحدود والحدود

وجاز البقاء عليه وحق قائم بنفسه وهو من الغنم
 والمعادن فإنه حق وجب له ثبات بنفسه
 بناء على أن الجهاد حققة نصار الكفار به له كماله
 في الجهاد

لكنه أوجب أربعة أحكامه للفاين منه
 فلم يكن حق الزمان أده طاعة له بل هو حق
 استبقاء لنفسه وتولي السلطان اخذة وممة
 في الحال الذي هو خالص حقة وأمر بالعرفان

ولهذا جواز ناصبه إلى من اتقى أربعة الأحكام
 الأولى ولا يعصها بجاهل حقة ثابت بنفسه
 عيني بطريق الطاعة جواز ناصبه حقة
 من الحق أربعة أحكامه من الفاضل والي
 والاولاد وكل جوارح من الجوارح
 الواجب جوارح من الجوارح
 الحاحية لنفسه

من الفاعين خلاف الزكوة والصدقات
 وحمل بني هاشم لأنه على هذا التحقيق لم يصر
 الا لا وساخ وحقوق العباد اكثر من ان يحصى واما

الفصل الثاني في أربعة السبب والعدة والشرط والعلامة
 اما السبب فحقه فما يكون طيعا الى الحكم من غير ان
 يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معاني

العلامة تخلص بين وبين الحكم على الاتصاف
 اي غير فاضلة الى السبب وهو السبب الحقة
 في الاموال ومن هنا يكون التميز للوقت والشهر والسنة والظواهر
 اسبابا لا تفرقها في فضل بين السبب والشرع

السبب وذلك مثل دلالة السارق على مال الانسان
 اظهر لغيره فان اضيف الى السبب صاير السبب
 حكم العلة وذلك مثل قود الدية وسوقها فانه
 لا يتلف بها لكنه في معنى العلة فاما اليمين بالله

تعالى فهي سبب للكفارة مجازا وكذلك لتعقيق
 الطلاق والعاق بالشرط لان ادنى درجات
 السبب ان يكون طريقا واليمين تعقد للبر وذلك

اليمين شرع للبر فلم يكن بد من ان يصير الشر
 مضمونا بالجرا والاداء اثار البر مضمونا بالجرا ارضا
 ثم قلنا ان مقتضى هذه لا يطرأ التغيير والتعليل لانه ليس للمعلق شعبة السبب عنده بوجه اولاد السبب
 يعتقد فيه كالسبب والتعليل بالشرط حائل بين المعلق ومحل فادرج قطع السبب بالكلية كانه
 ارام والمرمى اليه واذا لم يقع له حجة السبب بوجه لا يحتاج الى المحل واحتمال ضرورية سببا
 انما لا يوجب الشرط المحل انما لا يوجب حقيقة احتمال حدوث المحلية وهو قائم لاحتمال عودها اليه
 وهو في الحال عين ومحل ذاته كالحالف فثبت ببقائها في

ولا يلزم على هذا دلالة المحرم على الصبر لانه لو جيب الصبر علمه وان كان سببا لان
 الدلالة في الزالة لا من الزمان من الصبر مثبوت
 الا ترى ان الصبر لا يوجب استماعه كدلول
 الذم في الزالة غير انما هو من الزمان لا من الصبر
 فلا يوجب الصبر استماعه كدلول
 ولا هذا دلالة المحرم على اللودعة لانه
 مبسطة ترك الخط وصارضا متباينة
 دون ان يصير محلا لكونه مضافا اليه
 بطريق التفسير
 الى الموضع من مضمونها اذ هو مضمون
 الاصل سواء كانت باليد او بغيره
 انما هو في الزمان لا في الزمان
 انما هو في الزمان لا في الزمان
 انما هو في الزمان لا في الزمان

قوله فشيئ كسبية العقب طرأ قوله
 ونسبة السبق صديا قوله لو لم يلد
 اريد كسبه واما حكمه فان المراد منه انه
 فيمنع من طريق الجاهل
 فيمنع من طريق الجاهل
 فيمنع من طريق الجاهل



ان يقول اليه سببا مجازا وهذا عندنا وان
 جعله سببا هو في معنى العلة وعندنا لهذا الجان
 الحقيقة حكما خلافا لغيره في ويتبين ذلك في

سبب الخبز هل يطل المعلق فعندنا يطله لان
 اليمين شرع للبر فلم يكن بد من ان يصير الشر
 مضمونا بالجرا والاداء اثار البر مضمونا بالجرا ارضا

ثم قلنا ان مقتضى هذه لا يطرأ التغيير والتعليل لانه ليس للمعلق شعبة السبب عنده بوجه اولاد السبب
 يعتقد فيه كالسبب والتعليل بالشرط حائل بين المعلق ومحل فادرج قطع السبب بالكلية كانه
 ارام والمرمى اليه واذا لم يقع له حجة السبب بوجه لا يحتاج الى المحل واحتمال ضرورية سببا
 انما لا يوجب الشرط المحل انما لا يوجب حقيقة احتمال حدوث المحلية وهو قائم لاحتمال عودها اليه
 وهو في الحال عين ومحل ذاته كالحالف فثبت ببقائها في

فبقية وقوله فيكون للعصب القيام العين شجرة الحجاب القيمة ولا تظهر ان الباطنة الصلابة وانما المراد بالقيمة
من غير البر وهو الطلاق والعتاق وهو شجرة الثبوت في الحجاب القيمة قبل فوات البر كما لعصب يصون بالقيمة
عند فوات العصب لا الحالة فليكون للعصب القيام العين العصبية في يد الفاضلة الحجاب القيمة
قيمة والبر هو قوله فافرضا اي مانعا للثبوت في شجرة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق قبل ثبوت
في السابقة عليه والصير راجع الى الشرط

قائمة حقيقة - وتختلف الحكم عموفا بالمانع وممكننا وان وجدت العلة لئلا معنى لكفها ليست بعلة حقيقة تختلف الحكم
ولقد بدان لقول لا تصور التخصيص هو قيام حقيقة العلة لان الحكم اذا اختلف عموفا بالمانع لم يبق علة حقيقة فلو
ارفع الخلاف وجاز التخصيص بالمانع والامر بخلافه في

ما راجع اليه من دفع ما يتقرب اليه فغير زكوة مال له يجوز فانه علة للفقير ولو كان الغني فقار فالاداء
ولا يقار به قيل له الفقير انما هو غنيا بالملك والمكسب يحصل به ولم يبدل با مبتدأ لا يعرف ان يقص
ان الصدقة تقع في كنف الرحمن قبل ان تقع في كنف الفقير والاصل في زكوة با مبتدأ واليد فانه كنف الغني مقارنا
مع الفقير الدوام اليه الفقير علة للفقير بواسطة الملك م م م

لا حكما ودلالة كونه علة لا سببا ان المانع اذا
زال وجب الحكم من الأصل حتى يستحقه المشتري

يزدوا به وكذلك عقد الاجارة علة اسما ومع
اي مثل ما ذكرنا من البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار في

لا حكما ولهذا صح بحيل الاجرة ولكنه يشبه
وكذلك امر بالاجرة فان قيل في

الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند
الحكم في زمان وجوده كانه يستند

حكمه وكذلك كل اجاب مضاف الى الوقت
لان وجوب المذود مضاف الى

علة اسما ومعنى لا حكما لكنه يشبه الاسباب وكذلك
لان وجوب المذود مضاف الى

البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار في
الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند

نصاب الزكوة في اول الحول علة اسما ومعنى لا حكما
ومعنى كونه مؤثرا في حكمه لان الغني يوجب الملوكة

لكن جعل علة بصفة النماء فلما تراخي حكمه لشيء
الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند

ليس بخادث به وراي ما هو به بالعدل واما كانه
تراخيا الى وصف لا يستقل بنفسه العلة

وكان هذا الشبه غالبا لان النصاب اصل والنماء
الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند

الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند
الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند

الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند
الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند

منه لا يظهر وجوب الزكاة
وصف ومن حكمه انه لا يظهر وجوب الزكاة
في اول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيع
ولما شبه العلق وكان ذلك اصلا كان الوجوب
ثابتا في الاول في التقدير حتى مع البيع لكن
يبيح زكاة بعد الحول وكذلك مرض الموت
علة لتغير الاحكام اسماء ومعنى الا ان حكمه
يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

في اول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيع
ولما شبه العلق وكان ذلك اصلا كان الوجوب
ثابتا في الاول في التقدير حتى مع البيع لكن
يبيح زكاة بعد الحول وكذلك مرض الموت
علة لتغير الاحكام اسماء ومعنى الا ان حكمه
يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

يبيح زكاة بعد الحول وكذلك مرض الموت
علة لتغير الاحكام اسماء ومعنى الا ان حكمه
يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

اشبهه بالسبب في

منه لا يظهر وجوب الزكاة
وصف ومن حكمه انه لا يظهر وجوب الزكاة
في اول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيع
ولما شبه العلق وكان ذلك اصلا كان الوجوب
ثابتا في الاول في التقدير حتى مع البيع لكن
يبيح زكاة بعد الحول وكذلك مرض الموت
علة لتغير الاحكام اسماء ومعنى الا ان حكمه
يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

في اول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيع
ولما شبه العلق وكان ذلك اصلا كان الوجوب
ثابتا في الاول في التقدير حتى مع البيع لكن
يبيح زكاة بعد الحول وكذلك مرض الموت
علة لتغير الاحكام اسماء ومعنى الا ان حكمه
يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

يبيح زكاة بعد الحول وكذلك مرض الموت
علة لتغير الاحكام اسماء ومعنى الا ان حكمه
يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

يوصف للاصل بالموت فاشبهه بالسبب في

اشبهه بالسبب في

حرمه النسا وتثبت باحد وصيغته الربوا لان
 بالعد لا غير تبارك بعبارة البناء وتنفق في وسيله بمعنى
 ربوا النسبة شبهة العفل فتثبت في هذه العدة
 والسفر علة الرجعة كما هو حكما لا معنى فان الموت
 مع الشقة لكن السبب اقيم مقامها فيسرا في اقامة
 الشئ مقام غيره نوعان احدهما اقامة السبب

حرمه النسا وتثبت باحد وصيغته الربوا لان

ربوا النسبة شبهة العفل فتثبت في هذه العدة

والسفر علة الرجعة كما هو حكما لا معنى فان الموت

مع الشقة لكن السبب اقيم مقامها فيسرا في اقامة

الشئ مقام غيره نوعان احدهما اقامة السبب

الداعي مقام المدعو كما في السفر والمريض والشاة

اقامة الدليل مقام المدلول كما في الجزع عن المحبة

الداعي مقام المدعو كما في السفر والمريض والشاة

اقامة الدليل مقام المدلول كما في الجزع عن المحبة

الداعي مقام المدعو كما في السفر والمريض والشاة

اقامة الدليل مقام المدلول كما في الجزع عن المحبة

اما ما خلا من الرجعة فظاهر في الشئ حيث ظهر رجعة السفر لا لظنار والسفر كذلك او كذا واما حكمه فلا بد من ترك
 عليه الرجعة ترتب حصولها على عدته ولا ان الرجعة ترتب حصولها على عدته حتى اذا جاء وزموا كسر صفة الصوت ووطئ الجوز يوم
 رمضان في هذه الحالة كان ان يخطب كان عدته حلالا وانما ثبت به رجعة السفر فياذا كسر في الصوم في كل من كان
 السبب في قوله هو المدعى والاعراض حيا في رجعة السفر فياذا كسر في الصوم في كل من كان
 لا خلاف في حال ان السبب اقيم مقام المدعى في السفر والمريض والشاة

اقيم مقام المحبة في قوله ان اجبتي فان طلق
 وكما في الطهر اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق

اقيم مقام المحبة في قوله ان اجبتي فان طلق

وكما في الطهر اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق

واما الشرط فهو في الشريعة عبارة عما يضاف حكم

اليه وجوده اعذ ولا وجوبه فالتطلاق المعلق به

الدار هو جود قوله انت طالق عند دخول الدار لانه

وقد قيام الشرط مقام العدة كمن البير في الطريق

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

اقيم مقام المحبة في قوله ان اجبتي فان طلق
 وكما في الطهر اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق

اقيم مقام المحبة في قوله ان اجبتي فان طلق

وكما في الطهر اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق

واما الشرط فهو في الشريعة عبارة عما يضاف حكم

اليه وجوده اعذ ولا وجوبه فالتطلاق المعلق به

الدار هو جود قوله انت طالق عند دخول الدار لانه

وقد قيام الشرط مقام العدة كمن البير في الطريق

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

موشط في الحقيقة لان التعلل علة السقوط وليس

اذا قيل لا يسمع في الزمان مطلقا بغير تعيين للامكان

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

سبب محض لكن الارض كانت مائة على
اشغل فكان الحز انزاله للمانع فثبت انه شرط و

ولكن العدة ليست بصالحه للحكم لان اشغل امر

طبيع لا تعدي فيه والشيء مباح بكيفية فلم
يصلح ان يجعل علة بواسطة اشغل واذا لم يعارض

الشرط ما سوغه ولا شرطه بالعلل ما يتعلق به

من الوجود اقيم مقام العدة في ضمان النفس والارواح

لم يبق فيه
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

جميعا فاما اذا كانت العدة صالحة للحكم لم يكن

الشرط في حكم العدة ولذا قلنا ان شهوة الشرط و

اذا رجوا جميعا بعد حكم ان الضمان على شهوة لم يكن

لانهم شهوة العدة وكذلك العدة وسبب اجتماعها

سقط حكم السبب كشهوة التحريم والاختيار اذا

اجتمعوا في الطلاق والعاق ثم رجوا بعد الحكم

ان الضمان على شهوة الاختيار لانه هو العدة واخر

الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق
والمعنى
الشرط في حكم العدة
والاخر فانه على اشتق

بجانبه ان لا يكون له نصيب في الميراث
 من غير ان يكون له نصيب في الميراث
 من غير ان يكون له نصيب في الميراث
 من غير ان يكون له نصيب في الميراث

سبب وعلى هذا قلنا اذا اختلف الولي والخالف
 فقال الكافر انه اسقط نفسه كان القول قوله
 لانه يمكن ما هو لاسل وهو صلاية العدة للحكم

ويترك خلاف الشرط بخلاف ما اذا ادعى الجراح
 الموت بسبب اخر لا يصدق لانه صاحب علة على

هذا قلنا اذا اخل في عذر حتى ابق لم يضمن لان
 حكمه في الحقيقة قوله حكم السبب لانه سبق للاب
 لان الشرط ما ينفذ تاثير العدة على وجوده

الذي هو علة التلغف فالبس ما يتقدم والشرط
 اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث

ما يتاخر ثم سبب محض وقد اعرض عن علة ماصولة
 لانه قد اعرض عن علة ماصولة

دابة في الطريق فحالت عنه ويسرة ثم اصابت
 شيئا لم يضمنه الا ان الميراث صاحب علة على

وهذا حال صاحب شرط جعل سببا في الوصية او
 باعتبار تقدم الشرط على العدة وقد اعرض عن علة ماصولة

اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث
 اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث
 اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث

اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث
 اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث
 اي على حصة العدة لا ان لا يكون له نصيب في الميراث

انه لا يضمن لان هذا شرط حري مجري السبب ما قلنا
وقد اعترض عليه فعل المختار ففتح الاول سببا محضاً
فلم يحل السلف مضافاً اليه بخلاف السقوط في البير معنى السبب

لانه لا اختيار له في السقوط حتى لو سقط نفسه الشرط ولم
يتردده واما العلامة في تعريف وجوده من غير
ان يتعلق به وجوب ولا وجود وقد سمي العلامة

ان يتعلق به وجوب ولا وجود وقد سمي العلامة

فمن اصل الزيادة عبارة عن كونه يثبت العقل
باللوح والحرية والظاهر والوجود من العقل
نفسه لا حاصل واللام

منه لا يضمن لان هذا شرط حري مجري السبب ما قلنا
وقد اعترض عليه فعل المختار ففتح الاول سبباً محضاً
فلم يحل السلف مضافاً اليه بخلاف السقوط في البير معنى السبب

بصورته ويوقف انعقاده على وجوده لا على
فلا ولدنا لم يضمن شهود الاحسان اذ ارجو احكام

فصل اختلف الناس في العقل هو

من العلة الموجبة ام لا فقالوا المعزلة العقل
وجبة كما احسنه محرمه كما استوفى على القطع والبت

فوق العلة الشرعية فلم يوزوا ان يثبت برليل

من العلة الموجبة ام لا فقالوا المعزلة العقل
وجبة كما احسنه محرمه كما استوفى على القطع والبت

من العلة الموجبة ام لا فقالوا المعزلة العقل
وجبة كما احسنه محرمه كما استوفى على القطع والبت

والتقول الصحيح في الباب ان العقل مغفلة لا

[illegible]

المراعاة وهي خمس لم ين ابوين مسلمين

ولم نصف للاسلام لم يجعل مرتبة ولم تبين

من زوجها ولو بلغت كذلك لكانت من زوجها

وكذا نقول في الذي لم يبلغه الدعوة انه غير

مكلف بحجر والعقل وانه اذا لم يصف ايماننا

ولا كرا ولم يعتقد على شيء كان معذورا ولذا

اعانه الله تعالى بالتوبة وامهله لسلك العواقب لم

في قوله لم ين ابوين مسلمين

في قوله لم يجعل مرتبة

في قوله لم يبلغه الدعوة

في قوله لم يصف ايماننا

في قوله اعانه الله تعالى

في قوله وامهله لسلك

لان اعانه الله تعالى

في قوله لم يبلغه الدعوة

في قوله لم يصف ايماننا

في قوله اعانه الله تعالى

في قوله وامهله لسلك

في قوله وامهله لسلك

فلا دليل له ايضا وهو مذموم

فلا دليل له ايضا وهو مذموم

فلا دليل له ايضا وهو مذموم

فلا دليل له ايضا وهو مذموم

فِي قَوْمٍ لَمْ يَتَّبِعُوا الدَّعْوَةَ إِذَا قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاجْعَلُوا كَقَوْمِ

عَفْوًا وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُجَدُّ فِي الشَّرْعِ أَنَّ الْعَقْلَ
حَيْثُ جُعِلَ لَهُمْ كَامِلِينَ فِي الْعَمَلِ وَهُوَ فِي الشَّرْعِ

غير معتبر للاصلية فانه يتلوه بدلالة للاصالة

والعقل يستأثر من ضعفه وإن العقل لا يشك

عن الموي فلا يصلح حجة "بقننه كال ولاد اثبت

ان العقل من صفات الاحدية قلب العلم في

فقد اعلى قسمن الاصلية والامور المعوضه عليها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

والجبر الصادق

[illegible]

بجزا اصدق

[illegible]

في بيان الالهيّة للاهلّة نوعان اهلّة

العجوب واهلية الداء اما اهله العجوب فبناء

على قيام الذمة فان اللادمي يولد وله ذمة صالحة

للقوم له وعليه باجماع الفقهاء وبنو علي عهد

الهاشمي قال العدة ولدا اخذ ربك من بني ادم

من ظهورهم ذريقتهم الانية وقبل الانقضاء هو حرم

من وجه فلم يكلمه ذمة مطلقة حتى صلح له بحقوقه

بالطريق في اطار السعد

والمعنى على
وعلى
والمعنى على
والمعنى على

الذمة في اللغة العتق فكأن لا يثبت في
عبارة عن وصف يميز الشخص له
بأن الذمة يذكر ويراد بها نفس
المراد بقوله فان للذمة ولد وله
وعليه في
الذمة في اللغة العتق فكأن لا يثبت في
عبارة عن وصف يميز الشخص له
بأن الذمة يذكر ويراد بها نفس
المراد بقوله فان للذمة ولد وله
وعليه في

دوم دون دوم از قول حضرت امام حسن

والمعنى ان

ولم يجب عليه ولا الفصل وظهرت له ذمة مطلقة
كان اهلا للوجوب له وعليه غير ان الوجوب
اي كونه الوجوب

غير مقصود بنفسه في ان يطل لعدم حكمه ونقصه
كما يعدم لعدم حكمه ولهذا لم يجب على الكافر

شئ من الشرائع التي هي الطاعات ما كنتم
اهلا لتوابع الاخيرة ولزمه الايمان لما كان اهلا
لاذنيه وجوب حكمه ولم يجب على الصبي لان

وهو لا يملك
ولا يملك
ولا يملك

والمعنى ان
والمعنى ان
والمعنى ان

والمعنى ان
والمعنى ان
والمعنى ان

قبل ان يعقل لعدم اهلية الاداء ولذا اعتل واحتمل الاداء
فقد وجوب اصل الايمان دون اداية حتى مع الاداء
من غير تكليف وكان فرضا كاملا فلو دي الحجة

واما اهلية الاداء فتوابعان قاصروا كامل اما القاصر
فيثبت بقدره البدن اذا كانت قاصرة قبل

البلوغ وكذلك بعد البلوغ فيمن كان معتوها لانه يشر
الصبي العاقل لانه عاقل لم يعقل عقله وبني على الالة

قدرة العقل وهو العقل وهو العقل
لكنه بعد البلوغ وهو العقل وهو العقل
فان كان قاصرا كان قاصرا
فان كان قاصرا كان قاصرا

والمعنى ان
والمعنى ان
والمعنى ان

والمعنى ان
والمعنى ان
والمعنى ان

والمعنى ان
والمعنى ان
والمعنى ان

والمعنى ان
والمعنى ان
والمعنى ان

القاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء
وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الصبي

العاقلة للسلام وما يحض من منفعة من التقفات
كقبول الهبة وصح منه لداء العبادات البنية

من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين
النفق والضرر كالببيع وكوه وذلك باعتبار ان
نقصان رايه اجبر برأي الولي مضاركا لبيع في

في قول
ابن حنيفة رضي الله عنه انه صح بيعه في الاجانب بعين

فأش خلافا لصحبه رحمهما الله ورواه مع الولي

في موضع التهمة وعلى هذا قلنا في الجور اذا توكل لم

يلزم المصدق وبأذن الولي يلزم وأما اذا اوصى

بشي من اموال الرب مطبقت وصيته عندنا خلافا في

وان كان فيه نفع ظاهر لان الارش شئ في حق البصبي

بأنه لا يملك الا ما اراد في حقه ولو كان له

والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء

وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الصبي

العاقلة للسلام وما يحض من منفعة من التقفات

نفعاً للموتى الماتى ان شئ من حق الصبي وني

للاعتاق عنه الى الالباء ترك للامير لاله

شرح في حق البالغ كما شرح له للطلاق والعاق والدية

والصدقة والقرض ولم يشرع ذلك في حق الصبي ولم

يملك ذلك عليه غير ما خلا العوض فانه يملك القاهن

لوقوع الاضرار عن التوكي بولاية القضاء واما الردة

فلا يحتمل العنونه في احكام الاسلام وما يلزم من احكام الدنيا

للموتى والردة مفسرة في حق الامة والردة مفسرة في حق الامة والردة مفسرة في حق الامة



عندها خلافاً لاية يوسف بن قايماز بن حكيم لاهته لا

فقد الى فلم يصر العنونه مثله كما اذا ثبت تبعاً

لابويه **فصل** في الامور المعترضة على الولاية

العوارض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي فهو

الصغر والجنون والبعث والسيان والنوم والاعاء

والترق والمرض والحض والنفس والموت ولما

اكتسب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

في حق الماتى ان شئ من حق الصبي وني

نفعاً للموتى الماتى ان شئ من حق الصبي وني

للاعتاق عنه الى الالباء ترك للامير لاله

عن البالغ بالعذر وجملة الامرانة توضع عنه العمد
ويصح منه وله ما لا عمنه فيه لان الصبار في
المرجوع فجعل سببا للعن من كل عمنه يحتمل العنوه
لا يحرم عن الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه
حرمه بالرق والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث

وكذلك الكفر لانه ينافي اهلية الولاية والغدوم
الحق لعدم به لو عدم اهليته لا يعد جارا واما

العترة في قوله العنوه
فان العنوه في كلامه
فان العنوه في كلامه
فان العنوه في كلامه

ان العنوه في كلامه
فان العنوه في كلامه
فان العنوه في كلامه

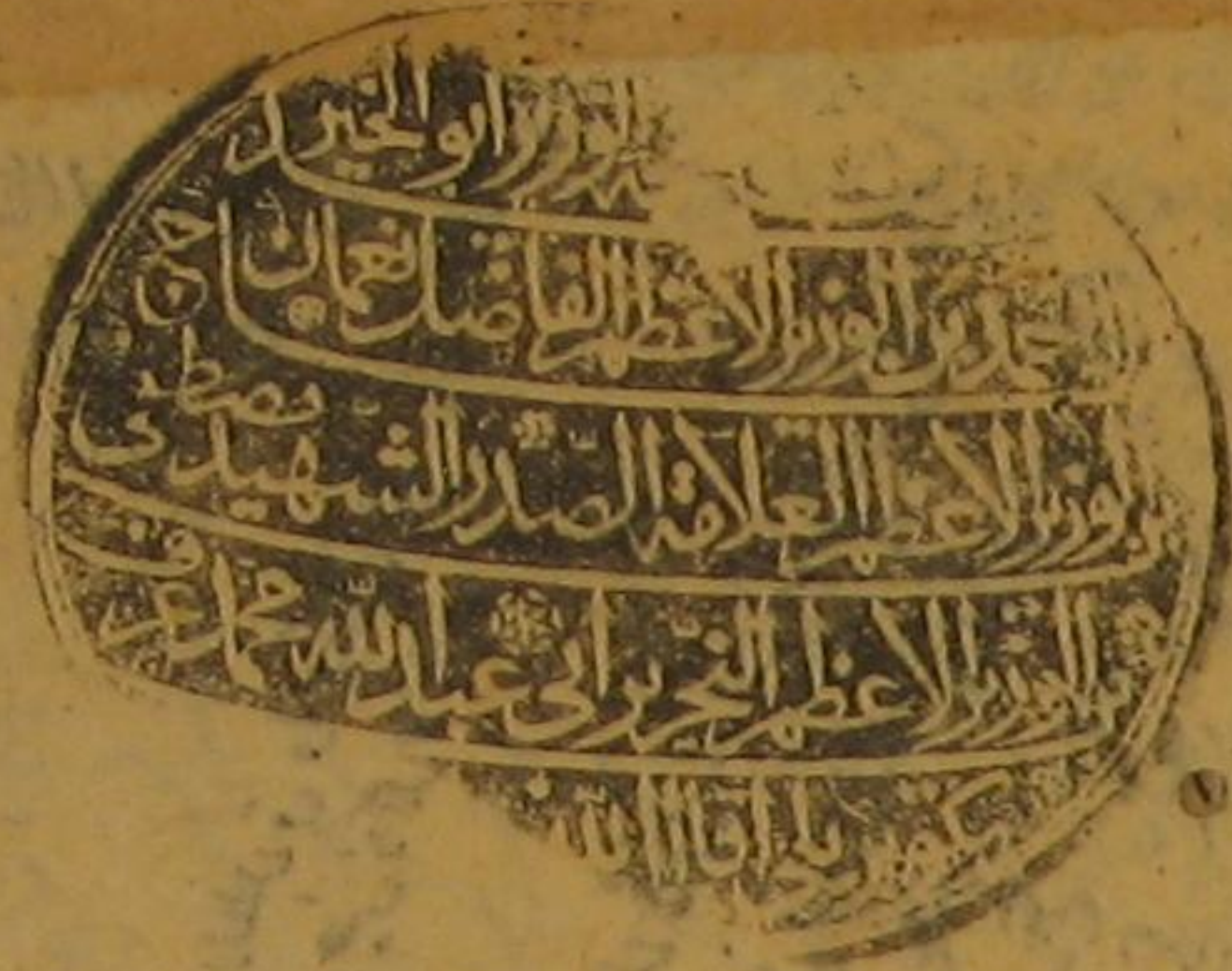
بعد ايلوع قتل الصبار مع العقل في كل الاحكام حتى
انه يمنع صحة القول والعقل لكنه يمنع العمد واما ما

ما يهلك من الاموال فليس بعمنه لانه شرع جبراً
وكونه صبياً معذوراً او معتوقاً لا ينافي عصمة المحل

على عمره وانما يفرق اجنونا والصغير لان هذا اى الجنون
لان عاقل من القدر بنفسه فلا يثبت له قدره التقرف عاقله

غير محدود فقتل الذميمة امراته عرض على ابيه وانه
الجنون

ان العنوه في كلامه
فان العنوه في كلامه
فان العنوه في كلامه



السلام ولا يخسر الصبا محدود فوجب تأخيرهما واما

الصحة العاقل والمعتق العاقل فلا يفرقان
واما السنيان فلا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكنه
اذا كان غائبا يلزم الطاعة مثل السنيان في الصوم
والسنية في الذبيحة جعل من اسباب العزول عنه

جدهم الحق اعترض خلاف حقوق العباد واما
هذا فتان ان السلام النكاحي ما كان غائبا لم يتطوع
لان العدة على السلام وليس للصبي

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly illegible due to fading and slant.

خلاف الكلام لان نصية المصية مذكورة له فلا يخبر الكلام

ناسيا واصلا للمؤمن بغير عن استعمال القدرة ببناء في

الاختيار فوجب تأخير الخطاب للاداء وبطلت

عبارة اصلا في الطلاق والعاق والاسلام والردة

ولم يتعلق بقراءة وكلامه في الصلوة حكم وكذا اذا

قدم في الصلوة هو الصحيح والاعاء مثل النعم

في فوت للاختيار وفوت استعمال القدرة حتى منع

وهو انه لا يفسد صلوة ولا يستحق وضوءه ولا يستحق

Handwritten marginal notes on the left side of the top page.

Handwritten marginal notes on the left side of the top page.

Handwritten marginal notes on the left side of the top page.

Handwritten marginal notes on the left side of the top page.

في احد ضرب المالكية كما تنصف بالانوثه لعدم
 احدضها وهذا عندنا لان المأذون يتصرف بنفسه
 ويجب له حكم الاصيل للتصرف وهو اليد والموت
 خلفه فيما هو من الزوايد وهو الملك الشرع
 للتوصل اليه اليد ولذا جعلنا العبد في حكم الملك
 وفي حكم بقاء المأذون كالوكيل في سائر مرفق الموت
 وفي غايه سائل المأذون والرق لا يورث في عتقه
 عند المالك كوكيل لا يورث المالك كما لا يورث
 المالك كوكيل في سائر مرفق الموت

في غايه سائل المأذون والرق لا يورث في عتقه
 عند المالك كوكيل لا يورث المالك كما لا يورث
 المالك كوكيل في سائر مرفق الموت

الدم واغايورث في قيمته وانما العتقه بالايان
 والدار والعبدية مثل الحر ولذا لم يقتل الحر با
 قضاوا ووجب الرق نقصانا في الجهاد في
 اي الرق موجب نقصانا في مالكية الجهاد فلا يملك العبد الجهاد لا باذن
 ولا في الجهاد غير مستثناة على المولى لانه لا يملك
 منافع العبد في غير المولى به كغيره
 لانه يملك اذا وهب من غير تعطيل عامة منها
 لهذا قال ابو حنيفة ولو توفى ان اراد
 الامان من الجهاد فهو اعداء الله وذلك لما
 بالامان فكل من يملك الجهاد والرق
 فكان منافيا لملكه لا يملك فلا يملك الله
 العبد من اهل القتال دينيا ويدنا لان
 صالح كذا لانه يملك حق المولى وليس له
 حق المولى فيقتل عتقه كاعتق المولى
 عتقوا وانما امان المأذون لان الامان بالاذن
 من الغنيمه وانقطعت الولايات كلها بالرق لانه
 من الغنيمه وانقطعت الولايات كلها بالرق لانه

من الغنيمه وانقطعت الولايات كلها بالرق لانه
 من الغنيمه وانقطعت الولايات كلها بالرق لانه

الحكماء من العلماء والفقهاء
والأئمة من الأئمة والعلما
والأعلام من الأعلام والعلما
والأعلام من الأعلام والعلما

يخرج عن اسم الولاية من قبل
أنه صار شيئا كان

الغنية قلزم ثم تقدي إلى عين مثل شهادة بطلا

رمضان وعلى هذا الأصل يصح إقراره بالحدود

والعقار وبالرفقة المستقلة وبالغاية مع

من المأذون وفي الجور اختلاف معروف

وعلى هذا قلنا في جناية العبد خطاء أنه يصير جارا

لجانيته لأن العبد ليس من أهل ضمان ما زال

من لومات العبد الجاني على المولى لأن الأصل أن يكون جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا

والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا

الآن يشاء المولى الغداء فيصير عايدا إلى المال

عند إخمافته رضى حتى لا يطل بالأفلاس عندهما

يضمن عني المولى وأما المرفق فإنه لا يبايخ أهلية

الحكم ولا أهلية العبارة لكنه لما كان سبب الموت

والموت علة الخلافة كان سببا في حق

الوارث والعزم بماله فيثبت به الجرح فاذا

انقضى الموت يستدعى لولاه بقدر ما يقع به صيا

واجبة الطيب والخالع بغير اشتغال
والأصل أن يكون العبد جارا

والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا

والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا

والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا
والأصل أن يكون العبد جارا

بالموت كالا عتاق اذا وقع علي حق خديم او ماش
بمختلف اعتاق الرهن حيث يتغزلان حق
المرفق في ملك اليد دون ملك الرقبة وكان القياس
ان لا يملك المرفق الصلة واداء الحق كالحال
والمصدق والمفوض
بأنه اذا كان في ملك الرقبة وكان القياس
ان لا يملك المرفق الصلة واداء الحق كالحال
والمصدق والمفوض

من الواثاق اصلا عندا بحقيقة رضى الله
وتقومت الجوده في حقهم كما تقوم في حق
الصفاء

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء القلب
ويبين الحقائق
ويكشف الغيوب
ويبين الحقائق
ويكشف الغيوب

بالدية اذا انقلب القصاص ملا وان كان لال

وهو القصاص يثبت للورثة ابتداءً بسبب

للموت لانه يجب عند انقضاء الحياة وعند ذلك
لا يجب له الا ما يفطر اليه حاجته ففارق الخلف

اصل لا اختلاف حالها واما احكام للاخرى فلهذا

حكم للاحياء لان القبر للميت في حكم الاخرى كالرحم
للماء والهد للطفل في حكم الدنيا وضع فيه الاحكام

احكام الدنيا في حكم الاخرى
احكام الاخرى في حكم الدنيا
احكام الدنيا في حكم الاخرى
احكام الاخرى في حكم الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء القلب
ويبين الحقائق
ويكشف الغيوب
ويبين الحقائق
ويكشف الغيوب

الاخرى روضة دار الاخرة نار ونزوح الدنو

ان يصير النار روضة بكمه **فصل** في العود

الكتبية اما الجمل فانواع الدبع جمل باطل

وهو الكفر وان لا يصلح عزرا في الاخرة اصلاً لانه

مكابر وجود بعد وجود وضوح الدليل وجمل هو دود

كلمة باطل لا يصلح عزرا في الاخرة ايضا وهو جمل

صاحب الهوى في صفات الله تعالى في الاحكام

صاحب الهوى في صفات الله تعالى في الاحكام
صاحب الهوى في صفات الله تعالى في الاحكام
صاحب الهوى في صفات الله تعالى في الاحكام

واما في اصل الدابة فيفسرنا واولهم الناس ملحقا بالحيوان فلا يحس عليهم العلم فان عند
 وجود سببه واول اصل فيه ما يروى عن الذموي انه قال وقت الفتن بين المسلمين
 واما في رسول الله عدم يؤمنه متوازون فانفقوا على ان كل ادم الرنة
 الحق يتاويل القرآن فهو موصوف ٥

9

بر عین تبرکات

لأن الكران لا يكاد يثبت على

شئ فاقم الكرم مقام الرجوع فيعمل فيما قبل الرجوع وأما العزل فتفسير اللعين وهو

ان يراد بالشئ غير ما وضع له فلا ينافي الرضا في الرجوع بالباشرة ولهذا يكفر بالردة هازلا لكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به بمنزلة شرط الخيار

في البيع ينوثر فيما قبل النقص كالبيع والاحابة

ولا يوثق فيما لا يملك كالتلف والعاقبة

فإذا

واذا اوصى على العزل باصل البيع ينقض البيع

فكذلك غير موجب للعزل وان اتصل به

القبض كخيار المتبايعين كما اذا شرط الحي

لها ابد فاذا انقض احدهما انتقض وان كان

زاه جاز لكن عندا بحيفه رضى الله عنه

ان يكون معدرا بالثلث ولو اوصى

على البيع بالنقص او على البيع بمائة دينار

المعبر لو اعطاه الثلث يبيع ويضمن لبيع

القول الحق بشرط ان يرضى به المتبايعان

فانما لا يرضى به المتبايعان

وان اجازة احدهما وكنت لا تملك

هذا التراضى في القدر

ثلاث جد فغن جد و هن لسن جد الكاح والطلاق
 واليمين ولان الهازل مختار للسب راض به دون
 حكمه وحكم هذه للابنك لا يحتمل الرد والترك
 الا ترى انه لا يحتمل خيار الشرط وامامنا يكون
 الحالى في مقصود امثل الخلع والعق على ما
 والصلح عن دم العمد فقد ذكر في كتاب الكراه

في الخلع ان للطلاق واقع والام لا لازم ومعدا
 وحاصل هذا المصنف ان الطول لا يرد في
 النوع طلق من غير ان الطول لا يرد في
 الطول طلق من غير ان الطول لا يرد في
 الطول طلق من غير ان الطول لا يرد في
 الطول طلق من غير ان الطول لا يرد في

جانبها ان الطلاق لا يقع ولا يجب اكمال الا ان
 او لم ترد حتى تمت لكافة فالطلا
 بطل الطلاق ولذا اختارت الطلاق
 فقلت قبلت ان اردت الطلاق
 انك لا ترد حتى تمت لكافة فالطلا
 بطل الطلاق ولذا اختارت الطلاق
 فقلت قبلت ان اردت الطلاق
 انك لا ترد حتى تمت لكافة فالطلا

ثلاث جد فغن جد و هن لسن جد الكاح والطلاق
 واليمين ولان الهازل مختار للسب راض به دون
 حكمه وحكم هذه للابنك لا يحتمل الرد والترك
 الا ترى انه لا يحتمل خيار الشرط وامامنا يكون
 الحالى في مقصود امثل الخلع والعق على ما
 والصلح عن دم العمد فقد ذكر في كتاب الكراه

في الخلع ان للطلاق واقع والام لا لازم ومعدا
 وحاصل هذا المصنف ان الطول لا يرد في
 النوع طلق من غير ان الطول لا يرد في
 الطول طلق من غير ان الطول لا يرد في
 الطول طلق من غير ان الطول لا يرد في
 الطول طلق من غير ان الطول لا يرد في

جانبها ان الطلاق لا يقع ولا يجب اكمال الا ان
 او لم ترد حتى تمت لكافة فالطلا
 بطل الطلاق ولذا اختارت الطلاق
 فقلت قبلت ان اردت الطلاق
 انك لا ترد حتى تمت لكافة فالطلا
 بطل الطلاق ولذا اختارت الطلاق
 فقلت قبلت ان اردت الطلاق
 انك لا ترد حتى تمت لكافة فالطلا

المراة فينعى الطلاق ويجب اكمال تلكك صهيها
 كنه غير مقدر بالثبوت وكذلك هذا في نظائره
 انما يجب العمل بالمواصفة فيما يورث في الفصل
 اذا التفتا على البناء اما اذا التفتا على انه لم
 يحضر فمكس او اختلفا حل على اجد وجعل القول
 قول من يدعيه في قول انه حنيفه رضي الله
 خلا فالها واما الاقرار فالنزل بطله سواء كان
 من يدعيه او من يدعى به في الحقيقة ثم قال الباع
 العقد فاكس فياذا لم يحضرها
 من يدعيه او من يدعى به في الحقيقة ثم قال الباع
 العقد فاكس فياذا لم يحضرها

الاقرار لا يجعل النسخ او لا يجتمع لان الفصل يدل على
 عدم المجزئ وكذا كسليم الشفع الشفعة بعد
 الطلب ولا ينفك بطله الفصل لانه من جنس ما
 ينفك بالطلب ولا ينفك لان الشفعة قبل الطلب بطل
 بطل بخيار الرضا وكذلك ليراد الغريم اما الكافر

اذا التفتا على البناء اما اذا التفتا على انه لم
 يحضر فمكس او اختلفا حل على اجد وجعل القول
 قول من يدعيه في قول انه حنيفه رضي الله
 خلا فالها واما الاقرار فالنزل بطله سواء كان
 من يدعيه او من يدعى به في الحقيقة ثم قال الباع
 العقد فاكس فياذا لم يحضرها
 من يدعيه او من يدعى به في الحقيقة ثم قال الباع
 العقد فاكس فياذا لم يحضرها

الشفعة في اللغة موافقة والتحرير يقال شفعت الرباح الثوب اذا
 ومنه ربام سيلة اي حنيف وفي الشريعة هو عبارة عن شفعة تعري لا
 على العمل خلاف موجب العقد والشرع مع قيام العقل حقيقة كذا
 في بعض الشروح

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الحرج الا
في الامور التي هي من جنسها

عند ايجافه رضى وكذا عند غيرهما
بطله الكفر لانه مكافاة العقل بغلبة الهوى

فلم يكن سببا للنظر ومنع المال عن السعة المبدية
في اول البدو حيث يفيض اما عقوبة عليه

او غير معقول المعنى فلا يحتمل المقايضة فاما كمال
فمنوع جعل عذرا صالحا لستوا حق الله تعالى اذا
الصور ما اصبحت المقصود والخطا عند الصور والخطا عند الصور

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الحرج الا في الامور التي هي من جنسها
عند ايجافه رضى وكذا عند غيرهما بطله الكفر لانه مكافاة العقل بغلبة الهوى
فلم يكن سببا للنظر ومنع المال عن السعة المبدية في اول البدو حيث يفيض اما عقوبة عليه
او غير معقول المعنى فلا يحتمل المقايضة فاما كمال فمنوع جعل عذرا صالحا لستوا حق الله تعالى اذا

حاصل اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى قيل ان
الخطا لا ياتى ولا يواخذ به ولا يضر كونه لا

ينفك عن ضرب تقصير يصح سببا للجزاء القاصر
ومو الكفارة وصح طلاقه عندنا ويجب ان ينفذ

بعبه كبيع المكنه واما السفر فهو من اسباب
التخفيف لوثر في قصود واستلادع وفي تارة

الصوم كونه ما كان من الامور المختارة ولم يكن
اي السفر ما كان من الامور التي تتعلق باختيار فلم يكن موجبا لادب الا في وجهه الا

حاصل اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى قيل ان الخطا لا ياتى ولا يواخذ به ولا يضر كونه لا
ينفك عن ضرب تقصير يصح سببا للجزاء القاصر ومو الكفارة وصح طلاقه عندنا ويجب ان ينفذ بعبه كبيع المكنه واما السفر فهو من اسباب التخفيف لوثر في قصود واستلادع وفي تارة الصوم كونه ما كان من الامور المختارة ولم يكن اي السفر ما كان من الامور التي تتعلق باختيار فلم يكن موجبا لادب الا في وجهه الا

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الحرج الا في الامور التي هي من جنسها
عند ايجافه رضى وكذا عند غيرهما بطله الكفر لانه مكافاة العقل بغلبة الهوى
فلم يكن سببا للنظر ومنع المال عن السعة المبدية في اول البدو حيث يفيض اما عقوبة عليه
او غير معقول المعنى فلا يحتمل المقايضة فاما كمال فمنوع جعل عذرا صالحا لستوا حق الله تعالى اذا

موجباً ضرورة لازمة قبل ان اذا اصبح صائماً

المريض ولو افطر ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة

المريض ولو افطر ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة

مخلاف المريض ما قلنا واما الاكراه فهو نوعان

كامل منه للاختيار وجوب للاجاء وقا

يعدم الرضا ولا يوجب للاجاء ولا كراهة بحلت

لا يباح

لا يباح في الاهلية ولا يوجب وضع الخطاب

لان الكفر مبني ولا ابتداء يحق الخطاب

مع الكامل منه في الميتة والجزء والخنزير وحضر

اجاء كلمة الكفر وافسوخ الصلوة والصوم والتمل

لا يباح في الاهلية ولا يوجب وضع الخطاب

لان الكفر مبني ولا ابتداء يحق الخطاب

لا يباح في الاهلية ولا يوجب وضع الخطاب

على العير والجنابة على الاحرام وتمكين المرأة من
الزني في الاكره الكامل وانما فارق مغلما

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فليكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

القاصر شبهة في ذرء الحد عها دون الرجل
فتثبت هذه الجملة ان الاكره لا يصلح لا
شي يكون من الاقوال والافعال

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فليكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

نظر اثر الكره اذا تكامل في تبديل النسبة
وانه اذا قصر في نفوت الرضا

بالاكره ما يحتمل النسخ وتوقف على الرضا
مثل البيع والاجارة ولا يصح للاقرار

كلها لان صحفها تعقد قيام المجزئة وقد
قامت دلالة عدمه واذا اتصل بالاكره

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فليكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

بالاكره ما يحتمل النسخ وتوقف على الرضا
مثل البيع والاجارة ولا يصح للاقرار

كلها لان صحفها تعقد قيام المجزئة وقد
قامت دلالة عدمه واذا اتصل بالاكره

١٢٧
 في قول المال في الخلع فان الطلاق يقع
 والمال لا يخلع لان لا كراه يعدم الرضا
 والحكم جميعا والمال يعدم عند عدم
 الرضا فكان المال لم يوجد نوع بغير
 الطلاق الصغيرة على ما ان خلافا لغير
 لانه يمنع الرضا بالحكم دون السبب فكان
 شرط الخيار على ما رواه الفصل الا كراه
 في قول المال في الخلع فان الطلاق يقع
 والمال لا يخلع لان لا كراه يعدم الرضا
 والحكم جميعا والمال يعدم عند عدم
 الرضا فكان المال لم يوجد نوع بغير
 الطلاق الصغيرة على ما ان خلافا لغير
 لانه يمنع الرضا بالحكم دون السبب فكان
 شرط الخيار على ما رواه الفصل الا كراه

الملك

الكامل بما يصح ان يكون الفاعل فيه الة لغيره
 مثل اتلاف النفس والمال بنسب الفعل
 المكروه ويزنه حكمه لان لا كراهه الكامل عند
 للاختيار والعكس في معارضة الصالح
 فصار المكروه غير له عدم الاختيار الة للمكروه
 فيما يحتمل ذلك اما فيما لا يحتمل لا يستقيم سببه اية
 المكروه فلا يتبع المعارضة في استحقاق الحكم فبقي الحكم
 في قول المال في الخلع فان الطلاق يقع
 والمال لا يخلع لان لا كراه يعدم الرضا
 والحكم جميعا والمال يعدم عند عدم
 الرضا فكان المال لم يوجد نوع بغير
 الطلاق الصغيرة على ما ان خلافا لغير
 لانه يمنع الرضا بالحكم دون السبب فكان
 شرط الخيار على ما رواه الفصل الا كراه

منسوبا الى للاختيار الفاسد وذلك مثل
الاكل والوطي وللاقوال كلها فانه لا يقدر

ان يكمل الانسان بنعم غيره او يتكلم بغير
غيره وكذلك اذا كان نفس الفعل مما يقدر

ان يكون الفاعل له لغيره الا ان المحل غير
الذي يلائم الاطلاق صورة وذلك يتبدل

بان يفعل له مثل اكره المحرم على قتل الصيد الجنبية

وهذا مضاف المصدر الى المفعول

المرحله ونحوه صفة انه نسبة الفعل الى المباشرة وبطلان كونه له لانه
يصير محل الجنبية احرام المكره وبطلان لا
المكره يوجب بطلان الماكراه وبطلان الماكراه
الى المباشرة لان نسبة الفعل الى الذي اكرهه بواسطه
فاذا بطل الماكراه بطل ايضا ذلك
الذي وجد منه

ان ذلك يقتضي على الفاعل ان المكره اذا حمله

على ان يجزى على احرام نفسه وهو في ذلك لا يصلح

انه يصير محل الجنبية احرام المكره وعود الامر

الى المحل الاول ولهذا قلنا ان المكره على

الفعل بان لا يوجب حجب الماكراه حجب

على دين القاتل وهو لا يصلح في ذلك لانه لغيره

ولو جعل له لتبدل محل الجنبية وكذلك قلنا

ان كان الماكراه يوجب حجب الماكراه

في المكر على البيع والتسليم انما يتصور عليه

لان التسليم يقتضي في بيع نفسه بالتمام

وسواء ذلك لا يصح الا لغيره ولو جعل له

لبيد المحل ولبيد ذات الفعل لا يبيد

بغيره غيبا محضا وقد ينسأ الى المكر

من حيث هو مضمون واذا ثبت انه امر حكلي

صرا الى استتمام ذلك فيما يفعل ولا ينسأ

في التلافى كما وانما ينسأ في

البيع حقيقة لا ملكية في

البيع حقيقة لا ملكية في

في المكر على البيع والتسليم انما يتصور عليه لان التسليم يقتضي في بيع نفسه بالتمام وسواء ذلك لا يصح الا لغيره ولو جعل له لبيد المحل ولبيد ذات الفعل لا يبيد بغيره غيبا محضا وقد ينسأ الى المكر من حيث هو مضمون واذا ثبت انه امر حكلي صرا الى استتمام ذلك فيما يفعل ولا ينسأ في التلافى كما وانما ينسأ في البيع حقيقة لا ملكية في البيع حقيقة لا ملكية في

ان المكر على الاعتاق بما فيه الجاء هو المكمل

الاتلاف منه منقول الى الذي اكرهه لانه

منفصل عنه في الجملة محتمل للنقل باجده وهذا

وقال ان في تصرفات المكره قول لا تكون

اذا كان الاكره بغير حق لان هو التولي

بالنقص والاحتياط ليكون حجة عما في الصغير

فيبطل عند عدمه ولا لراه بالجملة من الاكره

ان المكره الذي

في المكره الذي انما يتصور عليه لان التسليم يقتضي في بيع نفسه بالتمام وسواء ذلك لا يصح الا لغيره ولو جعل له لبيد المحل ولبيد ذات الفعل لا يبيد بغيره غيبا محضا وقد ينسأ الى المكر من حيث هو مضمون واذا ثبت انه امر حكلي صرا الى استتمام ذلك فيما يفعل ولا ينسأ في التلافى كما وانما ينسأ في البيع حقيقة لا ملكية في البيع حقيقة لا ملكية في

باعتل عنده فلذا وقع الاكراه في الفعل
 بالاعتل عنده فلذا وقع الاكراه في الفعل
 بالاعتل عنده فلذا وقع الاكراه في الفعل

فما دام الاكراه بطل حكم الفعل عن النكاح
 ونعمه بان يجعل عندنا يسبح له الفعل فان امكن
 ان يثبت الفعل الى الاكراه بسبب الية وللا

فيبطل وقد ذكرنا نحن ان الاكراه لا يعدم
 الاختيار الى اخر ما قد قلنا والذي يتبع به

ختم الكتاب بأحرف المعاني فطر من

الكتاب بأحرف المعاني فطر من
 الختم الكتاب بأحرف المعاني فطر من
 الختم الكتاب بأحرف المعاني فطر من

مسائل الفتية سني عليها واكثرها وقوعا حروف
 العطف وللاصل فيه الواو ويح لملحق الجمع
 عندنا من غير تعرض لمعارضة ولا ترتيب وعليه

عامة اهل اللغة والنية الفتوي واغابثت
 الترتيب في قوله ان نأخذ من طالق وطالق

لا يتبعه الا واحدة في قول ابي حنيفة رضي الله
 خلافا لصاحبه صرح ان الثانية تعلقت

معلق بقوله انما ثبت الترتيب بقوله
 معلق بقوله انما ثبت الترتيب بقوله

مسائل الفتية سني عليها واكثرها وقوعا حروف
 العطف وللاصل فيه الواو ويح لملحق الجمع
 عندنا من غير تعرض لمعارضة ولا ترتيب وعليه

بالشروط الاولى لا يقتض الواد وفي قول المولى
اعتنت هذه وهذه وقد زوجها الفضولي من
رجل انما بطل نکاح الثانية لان صدر الكلام
لا يتوقف على آخره اذا لم يكن في آخره ما
اوله وعن الاول بطل محلي للوقوف في
حق الثانية بطل الثاني قبل الكلام بعقدها
مخلاف ما اذا زوج الفضولي اختين في عقدتين

برضاها بغير اذن
مولاها مؤمن

اول الكلام يتوقف على ارضى اذا زوج الغير اخره ولم يوصر الغير في حق مینه
لان عقد الثاني لا ينعقد لان علم الاول لم يسد العلم من الاول ولا يتوقف اول الكلام
على الاخر واذا لم يتوقف لعقد الاول قبل الكلام بالثانية لصدره والعقد
مخلاف ما اذا لم يتوقف على الاخر ولا ينعقد العقد في الاخر بطل محلي للوقوف في
الثانية لان طلق في المرة الثانية بطل العقد في الاولى بطل محلي للوقوف في
لم ينعقد العقد في المرة الثانية لان العقد في الاولى بطل محلي للوقوف في

قال اجزت هذه وهذه حيث بطل جميعا لان
صدر الكلام وضع لوان النكاح واذا انقض
اخره سلبت الجواز فصار اخره في حق اوله
بمنزلة الشط والاكستيا وقد تفضل الواد
على جميع محاميه تجبرها فلا يملك الشركة في الجز
وهذا كمثل قوله فعنه طالق ثلث وهذه طالق
ان الثانية تطلق واحدة لان الشركة في الجز

كما اذا كان لست
طالق اذا قضت
اندر رانت
طالق انشاد الله متيقن اول الكلام فانها تفت
ان صورته على ارضى لوجود الغير في العقد

كلمة
١٣٠٠
١٣٠٠
١٣٠٠
١٣٠٠

كانت واجبة لا فتق الكلام الثاني اذ كان
 ناقصا واذ كان كاملا فقد ذهب دليل الشركة
 ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة تشارك الاولى

فيما يتم به الاول في بعينه حتى قلنا في قوله ان
 دخلت الدار فانت طالق وطالق ان الثاني

يتعلق بذلك الشرط بعينه ولا يتغير الاستدلال
 كانه اعاده وانما يصار اليه في قوله جاري زيد

كانت واجبة لا فتق الكلام الثاني اذ كان ناقصا واذ كان كاملا فقد ذهب دليل الشركة ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة تشارك الاولى

فيما يتم به الاول في بعينه حتى قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق وطالق ان الثاني يتعلق بذلك الشرط بعينه ولا يتغير الاستدلال كانه اعاده وانما يصار اليه في قوله جاري زيد

الاولى هي التي هي في الكلام
 والاولى هي التي هي في الكلام
 والاولى هي التي هي في الكلام

وعود مزدوجة ان المراكبة في محلي واحد لا

يقصور وقد سعار الوالو الحال بمعنى الجمع

ايضا لان الحال تاجع ذلك الحال قال الله تعالى

حتى اذا جاءوها فاحت ابوابها اي ابوابها

منقوعة وقالوا في قول الرجل بعد اذ اتى

الفاوانت حر وللحر في انزل وانبت امن

ان الاولو الحال حتى لا يعتق العبد الا بالاداء

الاولى هي التي هي في الكلام والاولى هي التي هي في الكلام والاولى هي التي هي في الكلام

الاولى هي التي هي في الكلام والاولى هي التي هي في الكلام والاولى هي التي هي في الكلام



باسم الحزب ما لم ينزل واما الفاء فانه للول

والنعتيب ولهذا قلنا بمن قال لامرته ان د

هذه الدار فانت طالق ان الشرط ان دخل

الثانية بعد الاول في من غيرت ارجل وقد دخل

الفاء على العلة اذ كان ذلك محادوم فيصير

بمعنى التراجي يقال انش قد اناك الفوت بعد الب

ولهذا قلنا بمن قال لعبد له ادي الفان

المراد بالالفاء العلة

حرانه يعلق في الحمار لان العلق دائم فاشبه المترجي

واما ثم فله عطف على سبيل التراجي ثم عند حنيفه

رضي الله عنه التراجي على وجه القطع كانه مستانف

حكما قولا بكمال التراجي وسد صاحبه التراجي

في الوجود دون الكلام بانه بمن قال لامرته بل

الدخول بها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان

دخل الدار قال ابو حنيفة رضي الله عنه الاول

الان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2

ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2
ان كان فصل فاما تراخي وجدا لا يكون تراخيا حلقا 2

ما بعد كانه سكت على الاول وقال رحمه الله

يقالون جملة وينزلن على الترتيب وقد سجد

لكن الواو قال الله ثم كان من الذين هموا

واما بل موضوع لا يثبت ما بعد وللا

عاقبة تقول جاني زيد بل عمرو وقالوا جميعا

بمن قال لامرأة قبل الدخول بها ان قلت

الدار فانت طالق واحدة لا بل ثنتين انه يقع

في قوله واو قال الله ثم كان من الذين هموا
الواو في قوله واو قال الله ثم كان من الذين هموا
الواو في قوله واو قال الله ثم كان من الذين هموا

الابو حنيفة رضي الله عنه

لا تكسر الهمزة في قوله واو قال الله ثم كان من الذين هموا
الواو في قوله واو قال الله ثم كان من الذين هموا
الواو في قوله واو قال الله ثم كان من الذين هموا

الثالث اذا دخلت الدار خلافا للوطن بالواو

عند ابو حنيفة رضي الله عنه لانه لما كان لا يطار الا

واقامة الثاني مقامه كان من قضيته انصار

الثاني بالشرط بلا واسطة لكن بشرط ابطال الاول

وليس في وسعه ذكر وفي وسعه افراد الثاني

بالشرط ليقتل به بغير واسطة فيصير بمنزلة الخلف

بيمينين فيثبت ما في وسعه واما كن فلا

فان قيل اذا قال الرجل لامرأة كلما علمت بطلاق امرأتي فعبدني عبيدي حر فقلت لها ان دخلت الدار فانت طالق
لا بد ثنتين يعني عبيد واحد ولو صار الشرط معادلا مكررا وكان يمينين لوجب له ان يعقوب عبيدتين بل لا روي
في هذه المسئلة قلنا ان منع ثم العذر بعد التيمم انما يمينان معاكرا الحالف ما قصد لاني اذ عينا واحد والحد الذي
يمنع بيمينه ما يقدره فاذا لم يكن من يقدره الا يمين واحد فيقتل الا بعد واحد

ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق



Handwritten notes or signatures at the bottom left corner of the page.

باعتبار اهل التوضيح وليس من كل اهل التجميع
الاجل من مقتضى بوضع المصنف له وتوضيح
الاجل له وتوضيح المصنف له وتوضيح
فان يحصل مقتضى الاجل له

واما او فتدخل بين ايدي او يغلب فتشاور

احد المذكورين فان دخلت في الخبر انفت

اذا الشكر وان دخلت في الاستبراء ولا تشا

اوجب التحير لهذا قلنا فمن قال هذا

انه كما كان انشاء بحسب الخبر اوجب التخيير على احوال

انہ بیان حتی جعل البیان انشاءً من وجہ اظہاراً

من وجه وقد استعار هذه الكلمة للعموم فتو

بعد النبی تقول طاجانی زید لکن عمر وعمران العطف
 کالمقر له بالعید تقول ما کان یقط لکنه لفلان
 کالمقر له بالعید تقول ما کان یقط لکنه لفلان

اعز علق النخ بالاثبات حتى استحوه الثاني

وللافتوتانف كالزوجه بماية تقول لا اله

بمائه لکن اجسره بمائه و چمن فانه سیفج

الحق لانه نفي فعل وايجابه بعينه فلم يتسق الكلام

[illegible]

الاعتراف بالانفراد في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين

عموم الافراد في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين
لان اليمين في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين
موضع اليمين ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا او
اي ولا نقا فوجب عموم الافراد في اليمين وعموم الاجتماع في اليمين
فلانا بحيث اذا تكلم احدهما ولو قال لا يكلم احدا

الا فلانا او فلانا كان له ان يكلمهما جميعا وقد
يجعل يمينه حتى في قوله والله لا ادخل هذه الدار
او ادخل هذه حتى لو دخل لا حيلة في قوله
انقضت اليمين لانه تعذر العطف لاختلاف

اليمين في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين
لان اليمين في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين
موضع اليمين ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا او
اي ولا نقا فوجب عموم الافراد في اليمين وعموم الاجتماع في اليمين
فلانا بحيث اذا تكلم احدهما ولو قال لا يكلم احدا

الكلام

الاعتراف بالانفراد في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين

الكلامين من نفي واثبات والغاية صالحة لان
اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب البيان بجمازه
واما حق فللغاية ولهذا قال محمد رحمه الله في

الزيادة استضمن قال ابن حمران لم ابرك بيمين
تصبح انه بحيث ان اقل قبل الغاية واستغير
للمجازة بمعنى لام كي في قوله ان لم ابرك حتى تغد
حتى اذا اتاه فلم تغد لم بحيث لان كلامه لا يحل

الاعتراف بالانفراد في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين
لان اليمين في موضع اليمين وعموم الاجتماع في موضع اليمين
موضع اليمين ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا او
اي ولا نقا فوجب عموم الافراد في اليمين وعموم الاجتماع في اليمين
فلانا بحيث اذا تكلم احدهما ولو قال لا يكلم احدا

الكلام

مذهب للبيان بل سببه فان كان العقلان
اي بشرط ولا يجوز

من واحد كقوله ان لم انكسني اتقدي عندك

تعلق البزها لان مغله لا يصلح جزاء لعقله فحل

على العطف حرف الغاء لان الغاية تجانس
او بمعنى لم

التعقيب وفي ذلك حرف الجر فالبارال
اي من باب حرف العطف

الصاق ولذا قلنا في قوله ان اخبرني بقدمك

ولا يلزم مما ذكرنا قوله
ان كنت تخبرني بقدمك
فكذلك لا يثبت كاذبه
احكم حيث تعلق
فلا فالجواب له مع
الان عجمه لم يثبت بقوله لان
اللسان جعل كذا من القلب ليدوم
اطلاق الاطلاق على ما في القلب فلم يثبت اليه

لما ذكرنا في قوله ان اخبرني بقدمك
فكذلك لا يثبت كاذبه
احكم حيث تعلق
فلا فالجواب له مع
الان عجمه لم يثبت بقوله لان
اللسان جعل كذا من القلب ليدوم
اطلاق الاطلاق على ما في القلب فلم يثبت اليه

على الف وشرط قال الله تعالى يتفكر

علي ان لا يشرك بالله شيئا وسبقنا معنى الباء
في المعاوضات المحبة لان الاصل ان يبا

الايوم ومن للتبعض وهذا قال ابو حنيفة

رضي الله عنه فمن قال اعتق من عبيدي من

من شاء لانه وصفه بصفة عامة فاسقط الخصوص

اي الاوصاف منزهة للصفة
لان الصفة منزهة للصفة
لان الصفة منزهة للصفة
لان الصفة منزهة للصفة

في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا

في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا

في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا

في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا
في قوله لا يشرك بالله شيئا

من طالق فتزوج امرأة مرتين بحث في كل مرة بجلالة
له كل امرأة او تزوجها من طالق فتزوج امرأة
مرتين حيث لا بحث في المرة الثانية لانها
لا يجب عموم للاسماء لا عموم للانصار

١٢٩

بمغل لا محالة ليتم الكلام ويحب الالبسة

على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر
بمصر المزة

كل مسمى بانفراده كان ليس مع غيره

تم من الكتاب بخط العبد الضعيف

البحيف الراعي الي رحمة الله

الرفيق ابو حسن بن قاضي هادي

غناه الحرم المكرم بارح

سنة الف سنة تسع وتسعين
وسمائية

